



دليل إعداد موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي

دليل إعداد موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي

أيلول 2011



دليل إعداد موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي



برنامج الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي
حقوق النشر والطبع محفوظة للمبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية - مفتاح

الطبعة الأولى أيلول 2011
منشورات مفتاح 2011

إعداد:

رولا أبو دحو
د. نصر عبد الكريم

تدقيق وحرير لغوي:

قيس الرينتاوي

طاقم مفتاح:

مدير دوائر الديمقراطية والحكم الصالح: بيسان أبو رقطي
منسقة برنامج الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي: ليس الشعبي
المساعدة الإدارية: رهام خروب

بدعم من:



مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية
NGO Development Center

ملاحظة: استند إعداد هذا الدليل على سلسلة من الورشات التدريبية المتخصصة. والتي استهدفت فرق إعداد الموازنات في كل من الوزارات التالية: الصحة. التربية والتعليم. شؤون المرأة. الشؤون الاجتماعية. وبالتعاون مع وزارة المالية.

الفهرس

- 05..... كلمة مفتاح.....
- 06..... 1. تمهيد عام.....
- 09..... 2. اساسيات في الموازنة العامة.....
- 11..... الموازنة من الناحية التطبيقية.....
- 13..... انماط الموازنة.....
- 14..... 3. نظرة عامة على الموازنة الفلسطينية (ماهو هيكل ونمط الموازنة المتبع).....
- 18..... 4. لماذا موازنات النوع الاجتماعي.....
- 18..... أهمية الموازنة من منظور نوع اجتماعي.....
- 19..... المخرجات المتوقعة من الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.....
- 20..... كيف يمكن الوصول إلى موازنة مستجيبة لقضايا النوع الاجتماعي.....
- 20..... كيف نعد الخطة المستجيبة للنوع الاجتماعي.....
- 25..... آلية الوصول الى موازنات مستجيبة للنوع الاجتماعي.....
- 25..... الخطوة الاولى: التحليل القطاعي.....
- 34..... الخطوة الثانية: تحليل الموازنات القائمة من منظور النوع الاجتماعي.....
- 45..... 5. تجارب الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي.....
- 49..... ملاحق.....

كلمة مفتاح

يأتي برنامج "مأسسة موازنة عامة مستجيبة للنوع الاجتماعي" ضمن أحد الأهداف الإستراتيجية للمبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية - مفتاح. ويتمثل في "التأثير على مستوى السياسات والتشريعات بما يضمن حمايتها للحقوق المدنية والاجتماعية لجميع الفئات والتزامها بمبادئ الحكم الصالح".

وحيث أن العدالة الاجتماعية هي ركيزة لتعزيز الحكم الرشيد. وأولى خطواتها تحقيق المساواة على أساس النوع الاجتماعي. كان العمل من خلال هذا البرنامج على السياسات المالية التي تنعكس بالموازنة والتي أصبح ينظر إليها كأداة مالية تنموية. تقوم على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة للدولة من خلال الموازنات التي تلبي حاجات المرأة والرجل. كل وفق دوره في المجتمع ومساهمته فيه ووفق احتياجات كل منهما. بما يحقق المساواة والمشاركة الفعالة لكلا الجنسين.

لذا. جاء هذا الدليل حول "إعداد الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي" مساهمةً في بناء قدرات العاملين في المؤسسات الرسمية لتحقيق الأهداف التنموية بفاعلية وكفاءة. في ظل الظروف والمعطيات والإمكانات المتوفرة لدى السلطة الفلسطينية. ولكي تساهم في تحقيق عملية تخطيط وإعداد موازنات أكثر فاعلية وجماعة.

يعتبر هذا الدليل نتاجاً لسلسلة من الورشات والجلسات التشاركية التي صمّمت صنّاع القرار والعاملين في الوزارات الرئيسية والخدمات لإعطاء فهم أوسع للموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي. ومصدراً معرفياً تنويرياً يضم الأدوات والقضايا التي يمكن الاستعانة والاسترشاد بها من قبل الفرق الوزارية في إعداد الموازنات.

وأخيراً. نتقدم بالشكر والتقدير لمركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية NDC لدعم إصدار دليل "إعداد الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي". وإلى جميع المؤسسات الشريكة والخبراء المحليين الذين ساهموا في تسيير اللقاءات والورشات وإلى الجهود التنسيقية التي بذلت في تسيير إعداد هذا الدليل. وأخص بالذكر الإدارة العامة للموازنة في وزارة المالية. وفرق إعداد الموازنات في كل من وزارة الشؤون الاجتماعية. وزارة التربية والتعليم. وزارة الصحة. وزارة العمل. ووزارة شؤون المرأة. بالإضافة إلى فريق الباحثين.

د. ليلى فيضي

المدير التنفيذي

المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية - مفتاح

1. تمهيد عام

لم يعد دور الدولة في السنوات الأخيرة مقتصرًا فقط على تحقيق هدف النمو الاقتصادي فحسب. بل تعداه إلى إدارة أثر هذا النمو من خلال مجموعة من الأدوات والسياسات التي من شأنها أن تساهم في توزيعه وتوظيفه لصالح عامة الناس. باعتبارهم صانعي التنمية وهدفها. فإذا كان النمو يعني الزيادة المطردة في الناتج المحلي الإجمالي للفرد؛ فإن التنمية تعني تحولاً شاملاً في البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع. من أجل توفير حياة أفضل لأفراده. ومع نهاية عقد الثمانينيات من القرن المنصرم. بدأ مؤشر النمو يتعرض للانتقاد بعد أن لاحظ اقتصاديو التنمية أن معدلات النمو المرتفعة في الناتج المحلي لعدد من الدول النامية لم تحقق مستويات رفاهية أفضل لغالبية مواطنيها. على العكس من ذلك. كان يصاحب النمو -في كثير من الحالات- زيادة في مستويات البطالة والفقير. واتساع في الفجوة بين الأغنياء والفقراء. وانحسار مستوى المشاركة المجتمعية في الحياة العامة.

ولهذه الأسباب. فقد بدأ العالم. بشكل تدريجي. يعيش حالة من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على مختلف المستويات. ولا تكاد دولة تنأى بنفسها عن التأثير بهذه التغيرات. بغض النظر عن طبيعة وطريقة حدوثها. وحتى لو كانت تحت عنوان التغيير الإيجابي والتنموي عبر إزالة القديم. وقد طالت هذه التغيرات مواضيع متنوعة في حياة مختلف المجتمعات. حيث باتت مواضيع التنمية وحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد تحتل أولوية متقدمة على سلم قضايا المرحلة الراهنة. وذلك بهدف الوصول إلى بنية مجتمعية قادرة على استثمار كافة مقدراتها ومواردها البشرية للحفاظ على موقع حي على الخارطة العالمية. ولعل هذه المكانة لا تأتي إلا من خلال الإطلاق الكامل للطاقات الكامنة في المجتمع. وبناء إطار ورؤية وخطط تنفيذية متوائمة على أساس من الشراكة الجماعية واستثمار كفاءات للموارد المتاحة. وهذا ما نحتاج إليه تحديداً في واقعنا الفلسطيني. إذ إن الموارد التي نتحكم بها هي ضئيلة جداً. وربما يكون رأس المال البشري هو واحد من أهم الموارد المتاحة. التي إذا وُظفت بالشكل الصحيح. فإنها ستكون مهمة جداً كمفتاح لتحقيق التنمية الفلسطينية التي طالما انتظرناها.

وحتى يستثمر هذا المورد بالشكل الصحيح. فلا بد أن يكون هناك التزام وطني وفعلي بتحقيق التوازن بين الفئات الاجتماعية المختلفة لتعزيز وتمكين مشاركتهم بالفاعلية المرجوة من خلال قراءة ومراجعة جادة لقدرات هذا المجتمع وإمكاناته. ومراجعة آليات بناء خطته وسياساته الاقتصادية والتنموية. ومدى اتساع دائرة المشاركة في بناء هذه السياسات وتنفيذها من قبل المجتمع بمختلف فئاته. لاعتبار أن مكونات هذا المجتمع هي النواة والوسيلة الوحيدة لقياس مدى التقدم الحاصل على التوجهات نحو عمليات التطور والتنمية المستدامة.

ولعل إحدى أهم أدوات بناء هذه السياسات تتمثل بالموازنة العامة. كونها تتضمن دلالات اقتصادية وسياسية واجتماعية متعددة، وتتضمن كذلك تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على أوضاع المجتمع وفئاته وشرائحه المختلفة، من حيث قدراتها على الوصول أو الاستفادة من الموارد والفرص المتاحة، إضافة للتغيرات التي قد تحدثها على المدى القصير من خلال التغيير الكمي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة، أو من خلال تغييرات نوعية تشكل على المدى البعيد. هذه الأهمية للموازنات العامة دفعت بها إلى واجهة الاهتمام من قبل الكثير من الباحثين والمؤسسات الدولية لأغراض وأهداف متنوعة، فمنهم من يسعى إلى دراسة وتقييم الموازنة من منظور حقوق العمال، ومنهم من يحللها من منظور مصالح ذوي الاحتياجات الخاصة، ومنهم من يسعى إلى بلورتها بحيث تكون متحسنة للطفل. إلا أن معظم التوجهات الشائعة على صعيد العالم تسعى إلى دراسة وتطبيق الموازنة من حيث حساسيتها من منظور النوع الاجتماعي، كون الأخير أعم وأشمل من الفئات الأخرى. وذلك لأن الموازنات العامة والمستجيبة للنوع الاجتماعي هي إحدى أهم الأدوات الأساسية لسد الفجوات والفوارق بين مجمل الشرائح الاجتماعية المختلفة.

فهذا النوع من الموازنات يطرح تساؤلات عدة جديرة بالاهتمام حول مدى تقييم آثار تلك الموازنات من واقع أهدافها والنتائج التي قادت إليها، وقياس الأثر الذي تخلفه هذه الموازنات على أوضاع المرأة والرجل وظروفهما في هذه المجتمعات، سواء في مرحلة الإعداد أو التنفيذ. ولهذا، فإن عملية إدماج النوع الاجتماعي في السياسة المالية من خلال الموازنات الحكومية هي مقدمة ضرورية ومهمة على طريق إزالة الفوارق بين الرجال والنساء، وتهيئة ظروف أفضل للتنمية المستدامة. ويهدف هذا الدليل إلى مساعدة صناع القرار وذوي العلاقة، من مؤسسات حكومية وغير حكومية، في التعرف، بشكل إجرائي، على الطرق والخطوات التي من شأنها أن توصلنا إلى هيكل موازنة متحسنة لقضايا النوع الاجتماعي.

وتكتسب عملية التحول في الموازنة العامة الفلسطينية من موازنة عادية إلى موازنة نوع اجتماعي، أهمية خاصة، وربما فريدة، نظراً للظروف الموضوعية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) التي يعيشها الشعب الفلسطيني. فهذه الظروف خلقت تشوهات بنيوية في الاقتصاد كما في الاجتماع، وأعاقت عملية التنمية الموازنة المستدامة، وخلق فجوات ملحوظة بين فئات وشرائح المجتمع وبين المناطق الجغرافية، فهذه التحديات، التي يقف في مقدمتها التحدي المزيج، لا يمكن مواجهتها بأساليب وسياسات اقتصاد السوق التقليدية، دون تدخلات حكومية، وأبرز ما تملكه السلطة الفلسطينية من هذه التدخلات يتمثل في السياسات المالية العامة التي يعبر عنها سنويا بالموازنة العامة. فهذه الموازنة يجب ألا تكون محايدة تنموياً، بل يجب أن يتم تمثيل حقوق ومصالح كافة الشرائح المجتمعة بشكل متكافئ وعادل ومتوازن. وإذا ما تم تحقيق هذا التكافؤ والتوازن على أساس النوع الاجتماعي، فهذا يعني توازناً مجتمعياً كاملاً وشاملاً.

ولذا، يأتي الهدف المركزي من هذا الدليل كمساهمة في تحقيق موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي لدى السلطة الفلسطينية، في ظل الظروف والمعطيات والإمكانات المتوفرة لدى السلطة الفلسطينية، ولكي تساهم في تحقيق تخطيط وإعداد موازنات أكثر فاعلية وجماعة لهذه الإمكانيات والموارد المتوفرة.

ومن الضروري التأكيد أن هذا الدليل هو ميسر للعمل ويفتح آفاقاً لفهم أوسع للموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، بمعنى الأدوات والقضايا التي يجب أن تتوافر لإعداد الموازنة، وليس نموذجاً للتطبيق الحرفي، لأن الموازنة لها ظروفها وأوضاعها وإمكانياتها المختلفة لكل وزارة على حدة، وبالتالي، فالنموذج لا يمكن أن يستنسخ، بل أن يشكل حالة معرفية تنويرية يمكن الاستعانة بها لفهم المطلوب لكل وزارة على حدة.

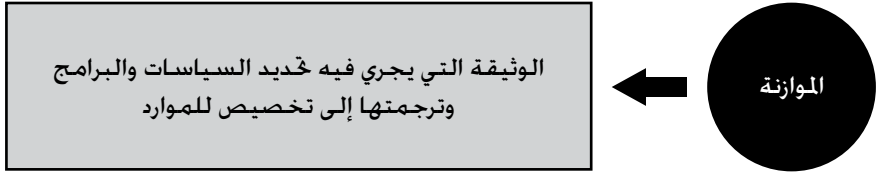
2. أساسيات في الموازنة العامة

ما هي الموازنة؟

الموازنة = السياسة المالية للدولة

هي برنامج تخطيطي يعد من سنة إلى أخرى بحيث يعكس التطورات على الأداء المالي الحكومي وعلى الأداء الاقتصادي الكلي من جهة، وترسيخ التوجهات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية، من جهة أخرى.

وهي أيضا بمثابة أداة الحكومة في تنفيذ خطط التنمية على اختلاف أنواعها وأجلها.



وتضم الموازنة برامج عمل الحكومة للفترة المقبلة، حيث تقوم السلطة التنفيذية بإعداد الموازنة في مراحل منتظمة وترفعها إلى البرلمان لإقرارها مرة في السنة. وتهدف الموازنة بشكل رئيسي إلى إرساء الاستقرار الاقتصادي الكلي وإعادة توزيع الإيرادات وتخصيص الموارد المالية لعدد من الوظائف العامة (النفقات).

وتهدف الحكومة، من خلال وضع الموازنات، إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية والمميزة، وهي:

- توزيع الموارد بما يتماشى مع مبدأ الكفاءة: يتعلق هذا الدور للموازنة بقيام الحكومة بدور المنتج للسلع العامة التي تفضل السوق بإنتاجها كالمتنزهات، وشق الطرق ومهام الدفاع وما إلى ذلك. كما تقوم الحكومة كذلك بدور المنظم، حيث تقوم بسن القوانين المتعلقة بدعم بعض النشاطات وفرض الضرائب ونشاطات أخرى.
- توزيع الدخل بما يتماشى مع مبدأ العدالة: يتعلق هذا الدور في الغالب بجانب الإيرادات من الموازنة، حيث يتم تصميم نظام ضريبي يعتمد على إيرادات تتناسب بشكل أو بآخر مع الدخل.

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي: يتم ذلك عن طريق وضع موازنات تتلاءم مع متغيرات الاقتصاد الكلي. وهي اعتبارات البطالة والتضخم والنمو الاقتصادي.

متى تحقق الموازنة أهدافها بنجاح؟

تتحقق أهداف الموازنة المنشودة في حال:

- ارتفاع منسوب الممارسة الديمقراطية في نظام الحكم السياسي.
- تحسين مستوى متانة وجاهزية البناء التنظيمي والمؤسسي لأجهزة الحكم الإدارية التنفيذية. حيث إن تخصيص الموارد المالية ليس شرطاً كافياً لنجاح المشاريع أو الأنشطة. وإنما لا بد أن تدار هذه الموارد بالكفاءة الفنية والفاعلية المهنية العالية لضمان استخدامها الأمثل.
- ربط الموازنة بالخطط الاستراتيجية. بحيث تصبح الموازنة أداة تنفيذية لتحقيق أهداف تلك الخطة.
- التكامل في صلاحيات الأجهزة التنفيذية في ضبط إدارة الموازنة بمراحلها المختلفة. وكذلك درجة مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في مناقشات أبعادها وهيكلها وتأثيراتها المحتملة.
- المتابعة والرقابة على تنفيذ بنود مشروع الموازنة وقياس الانحراف الحاصل بين المخطط والمنفذ. والسعي لتخطيه في مشروع الموازنة اللاحق.

هناك أربعة محاور يجب الوقوف عليها وتحديدها لكي يصبح مشروع الموازنة فعالاً ومؤثراً من الناحية التنموية، وهي:

1. إطار الاقتصاد الكلي من ناحية واقعية: يجب قراءة المتغيرات الاقتصادية المهمة والمحورية واتجاهاتها المستقبلية، وذلك للتعرف على أبرز المشاكل الاقتصادية التي تنجم عنها سلبيات اجتماعية.
2. أهداف وتوجهات الموازنة الأساسية: يجب تحديد أهداف مشروع الموازنة التي من خلالها يفترض أن تتخطى تلك المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. وحتى تكون تلك الأهداف واقعية. يجب أن يتم بناؤها على سيناريو مستقبلي مفترض. كما يجب أن تكون الأهداف محددة، وقابلة للقياس، وقابلة للتحقيق، وواقعية، ومحددة زمنياً. بالإضافة إلى أنه يجب أن تكون الأهداف مبنية على النتائج المرجو تحقيقها خلال فترة زمنية محددة. وليس على الأنشطة التي تريد أن تنجزها. على سبيل المثال:

- تمكين ألف أسرة من الأسر التي تقطن شمال الضفة الغربية من الحصول على الخدمات التي توفرها شركة الكهرباء.

- تطوير الأداء في مجال ما.
- تخفيض نسبة الوفيات.

3. أبرز المخاطر التي يمكن أن تلمسها: عند تحديد المخاطر. يجب أن نطرح التساؤلات التالية:

- ما هي العقبات والمخاطر الداخلية التي يمكن أن تعيق سير تنفيذ مشروع الموازنة؟
- ما هي مصادر هذه العقبات والمخاطر. التي قد تشتمل على نقص الموارد في دائرة أو مؤسسة ما. ونقص في القدرات. ووجود عيوب في الأنظمة التشغيلية. وعدم التنسيق بين الجهات المسؤولة عن التنفيذ. ومشاكل ناجمة عن سياسات داخلية.. إلخ.
- ما هي المحددات والقيود الخارجة عن السيطرة. مثل القيود التي تفرضها إسرائيل على الحركة. ووجود نقص في المتعاقدين المهنيين.. إلخ.
- ما هي استراتيجية التعامل مع المخاطر. وذلك من خلال توضيح آلية مواجهة المخاطر الداخلية والخارجية التي تعيق تحقيق أهداف مشروع الموازنة.

4. تحديد آليات التنفيذ والمتابعة: حتى تصبح لدينا آلية متابعة صحيحة. يجب أن نوفر إجابات حول الأسئلة التالية:

- ما هي طريقة مراقبة مشروع الموازنة وكتابة التقارير عن تنفيذه والتقدم نحو تحقيق الأهداف والاستهدافات؟
- كيف سيتم مراقبة مشروع الموازنة. ومن هي الجهة المسؤولة عن مراقبته؟
- كيف سيتم تقييم مشروع الموازنة. ومن هي الجهة المسؤولة عن تقييمه؟
- ما هي الوسائل المستخدمة في توفير المعلومات حول أداء مشروع الموازنة وتحديد الفجوات. وبالتالي عمل التغييرات والتعديلات اللازمة (المتابعة والرقابة)؟
- حدود/ي مواعيد ونوعية تقارير مشروع الموازنة التي سيتم تسليمها: تقارير حول تقدم العمل. وتقارير وصفية وتحليلية. وتقارير تعد عند استكمال مشروع الموازنة.. إلخ.

الموازنة من الناحية التطبيقية:

يُعرض مشروع الموازنة باستخدام واحد من أساسين هما:

أولاً: التقسيم الإداري

وهو أن تعرض أرقام الموازنة وبنودها على مستوى إيرادات ونفقات.

نفقات	إيرادات
<p>نفقات جارية: الرواتب والأجور والنفقات التشغيلية والتحويلية (النفقات الدورية والمتكررة)</p> <p>نفقات رأسمالية وتطويرية: الإنفاق الذي يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من حيث مشاريع البنية التحتية والمشاريع الإنتاجية وبناء المدارس والمستشفيات وغيرها.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • إيرادات جارية عادية: وهي الإيرادات الدورية والمتكررة التي تأتي من الضرائب المباشرة وغير المباشرة. • إيرادات استثنائية: وهي التي تأتي بشكل مختلف سنة بعد سنة، وغير محددة، مثل الإعانات والمنح وفائض المشاريع العامة الإنتاجية والخدمات ورسوم بيع الخدمات العامة.

وعليه، يجب أن يصبح مجموع النفقات مساوياً لمجموع الإيرادات لكي يصبح الفرق بينهما صفرًا.

وهذا يعني أنه يجب أن تتلاءم مخصصات الإنفاق مع ما لدينا من الإيرادات. وهذا يحتاج إلى عمليات مفاضلة واختيار الأفضل عند تحديد نفقاتنا. لأنها يجب أن تكون دائماً محددة لكي تتناسب مع إيراداتنا.

ولذلك، علينا التفكير دائماً في ثلاثة أسئلة رئيسية:

كم ننفق؟ في أي وجه ننفق؟

هل تعتبر وجهة الإنفاق ضرورية ومبررة اقتصادياً واجتماعياً أكثر من غيرها من وجهة نظر المجتمع؟

ثانياً: التقسيم الوظيفي:

يفيدنا هذا التقسيم في التعرف على ماهية الأنشطة والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية التي يتم الإنفاق عليها.

مثل: الصحة/ الداخلية/ التعليم/ الشؤون الاجتماعية/ الاقتصاد/ الأشغال العامة، وغيرها من القطاعات.

فهذا التقسيم يفيدنا كثيراً في تحليل مشروع الموازنة العامة، حيث إنه يمكننا من معرفة ما يلي:

النسبة من الإنفاق العام المخصصة لرأس المال المادي، والمقصود هنا الاستثمار بمرافق البنية التحتية الأساسية، كالطرق وسكك الحديد والطاقة الكهربائية والغاز والمياه.

النتيجة التحليلية لها: كلما ازدادت هذه النسبة، أدت إلى زيادة إنتاجية القطاع الخاص وانخفاض تكاليف تشغيله، ومن ثم زيادة المردود الاقتصادي.

نسبة الإنفاق العام على رأس المال البشري، وتشمل هذه الناحية الإنفاق التعليمي والصحي والرفاه لاجتماعي.

النتيجة التحليلية لها: كلما ازدادت هذه النسبة، أدت إلى ارتفاع الإنتاجية للقوى العاملة. وهذا يؤثر بدوره إيجاباً في أرباح القطاع الخاص وارتفاع قدراته التنافسية.

نسبة الإنفاق المخصص لدعم الاستهلاك والمشاريع، ومن بين أوجه الدعم تلك مخصصات دعم بعض أسعار السلع كالمياه والكهرباء والبتترول والغذاء.

النتيجة التحليلية لها: وهذا الإنفاق يجب أن نكون واعين جداً له، لأنه لا يدل على القدر الذي نخدم به المواطن فقط. ولكن أيضاً يمكن أن يؤدي إلى تعدي الحدود المثلى للاستهلاك، ويتعود المواطن على استهلاك السلع بغير سعرها الحقيقي.

أنماط (أشكال) الموازنة:

- **موازنة البنود:** هي تقسيم جهات وبنود الإنفاق، كل بند على حدة، مع المخصصات المالية له. وهي دائماً ما يتم التعبير عنها بأرقام صماء لا تعبر عن أي نهج أو تصور تنموي (هذا النوع من الموازنات هو المتبع إعداده في فلسطين).
- **موازنة البرامج والأداء:** تتكون من مجموعة أساليب (برامج ومشاريع وأنشطة)، بواسطتها يمكن تنفيذ أهداف الموازنة.
- **موازنة التخطيط والبرمجة:** ترتبط أساساً بأهداف محددة يتم تحقيقها على مدى يزيد عن سنة، وتنظر إلى البرامج والأنشطة الحكومية والقرارات، على أنها مجرد وسائل يمكن المفاضلة فيما بينها، فالهم هو تحقيق الأهداف.
- **الموازنة الصفرية:** تفترض عدم وجود أية مخصصات أو خدمات في البداية، ويعمل من أجل الحصول على مجموعة من النتائج أو المخرجات مع الأخذ بعين الاعتبار الحد الأدنى للتكلفة، وبالتالي، يجب أن يضع المعدون أهدافاً وبرامج مبررة للحصول على مخصصات دقيقة.

3. نظرة عامة على الموازنة الفلسطينية (ما هو هيكل ونمط الموازنة المتبع؟)

أثمرت جهود الإصلاح المالي عن مجموعة من الإنجازات المالية العامة، أدت إلى تعزيز المصداقية المحلية والدولية للسياسة المالية الفلسطينية، وهذا ما أقر به المجتمع الدولي ومؤسساته المختصة في تقييم أداء السلطة الوطنية، كالأُم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، إزاء تنفيذ برنامج عمل السلطة الوطنية المعنون "فلسطين، إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة"، الذي أطلق في آب من العام 2009، واستهدف بناء مؤسسات قوية وقادرة وفاعلة على تقديم الخدمات المتميزة بما يكفي، من حيث الجودة وتغطيتها للخدمات وتعميمها ووصولها لكافة المواطنين.

ومن أهم هذه الإنجازات المعلن عنها، بالاستناد والرجوع إلى بيان الموازنة لعام 2011 والأرقام المالية الواردة للسنوات الأخيرة للأعوام 2011/2010/2009 في الموقع الإلكتروني لوزارة المالية، فقد تم استخلاص ما يلي على صعيد الأداء المالي:

الإيرادات:

- هناك زيادة في تحصيل الضرائب المحلية لعام 2010، والتي بلغت ما نسبته 57% مقارنة بالعام 2009.
- الأداء المالي لعام 2010 من حيث الإيرادات أجز العديد من الإصلاحات من حيث الزيادة، بالإضافة إلى الزيادة في إجمالي الإيرادات الضريبية لتصل إلى 1.73 مليار دولار، بالمقارنة مع المبلغ المتوقع في الموازنة بقيمة 1.7 مليار دولار.
- إن نسبة النمو المتوقعة في أداء إيرادات الضرائب المحلية عام 2011 هي 8%، بالمقارنة مع عام 2010، لتصل إلى 512 مليون دولار عام 2011.
- أما الإيرادات غير الضريبية، فيتوقع أن تصل إلى 300 مليون دولار في العام 2011، كما أشار إلى أن إيرادات المقاصة للسلطة الوطنية لعام 2011 من المتوقع أن تصل إلى مبلغ 1.44 مليار دولار، أي بزيادة قدرها 14% عن عام 2010.
- كما أنه من المتوقع أن ترتفع إيرادات السلطة الوطنية الإجمالية إلى 2.25 مليار دولار، أي بزيادة مقدارها 12% عن مستوى الإيرادات الذي حقق في عام 2010.

النفقات:

- فيما يتعلق بإجمالي النفقات الجارية وصافي الإقراض، فقد أدى التحسن في القدرة على الضبط والتحكم إلى أداء أفضل مما كان مبرمجاً في موازنة عام 2010 بقيمة 11.5 مليار شيقل. وفي عام 2009، 12.4 مليار شيقل.
- وقد تجاوز الإنفاق على بند الرواتب والأجور نسبة 2% على المتوقع له في موازنة 2010.
- كما انخفضت النفقات الجارية الأخرى خلال عام 2010 إلى 13% بالشيقل الإسرائيلي مقارنة بعام 2009، وسجل صافي الإقراض مبلغ 236 مليون دولار في عام 2010، أي بانخفاض بنسبة 40 مقارنة بالعام 2009.
- تأكيد رئيس الوزراء الفلسطيني على الإجراءات التي اتخذت أو ستنفذ على مدار العام الحالي لتحقيق المزيد من التقليل في اعتماد السلطة الوطنية على المساعدات الخارجية لتمويل النفقات الجارية.
- وعلى صعيد نفقات السلطة الوطنية لعام 2011، أوضح رئيس الوزراء أنه من المتوقع أن ترتفع كلفة الرواتب في عام 2011 لتصل إلى 1.71 مليار دولار، أي بزيادة نسبتها 6% مقارنة بفاتورة الرواتب لسنة 2010. أما بالنسبة للنفقات الجارية الأخرى، فمن المتوقع أن تصل إلى 1.36 مليار دولار في عام 2010، أي ما يعادل نفس مستواها في عام 2010 بالشيقل الإسرائيلي.
- تحسن نوعية الإنفاق في عام 2011، بما يشمل زيادة مخصصات النفقات الجارية لوزارة التربية والتعليم، والصحة، والشؤون الاجتماعية، بنسبة 4% فقط في موازنة عام 2011 مقارنة بالعام 2010، وقد ارتفع نصيب الوزارات الثلاث من النفقات الجارية من 37% عام 2010 إلى 41% عام 2011.
- أما فيما يتعلق بالنفقات التطويرية لعام 2010، فقد بلغت حوالي 450 مليون دولار، مقارنة مع 400 مليون دولار في عام 2009، حيث تم رصد زيادة في مخصصات النفقات التطويرية المتوقع تنفيذها في عام 2011، لتصل إلى 500 مليون دولار، بالمقارنة مع 450 مليون دولار في عام 2010، أي بنسبة زيادة تبلغ 11%.
- وقد بلغ إجمالي عدد المشاريع التي تم تنفيذها في السنوات الثلاث السابقة حوالي 2014 مشروعاً، وقد تضمنت هذه المشاريع تعبيد وإعادة تأهيل طرق، وطرق رابطة، وتأهيل وتعبيد مداخل العديد من المدن بطول 3000 كم.
- أما على صعيد شبكات المياه والصرف الصحي، فقد تم تمديد شبكات مياه، وخطوط ناقلة، للعديد من المدن والبلدات بطول 2000 كم، وكذلك تمديد شبكات للصرف الصحي للعديد من المدن والبلدات بطول 100 كم، وحفر وتأهيل وكهربية 75 بئر مياه، وبناء 10 خزانات مياه.
- أما على صعيد شبكات الكهرباء، فقد تمت إعادة تأهيل شبكات الكهرباء الداخلية لـ 195 قرية وجمعاً سكانياً، والانتهاء من كهربية 105 قرى كانت غير مكهربة، وكهربية

50 بئر مياه، و75 منشأ حجر، ومنشآت صناعية، وتوريد وتركيب 185.000 عداد كهرباء مسبق الدفع لعدد من البلدات.

• وعلى صعيد المنشآت التعليمية، فقد تم إنشاء وتأثيث وتجهيز 195 مدرسة جديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة بتمويل من المانحين، ومن موازنة السلطة الوطنية، وبمساهمة من المجتمع المحلي، حيث اشتملت على 2050 غرفة صفية جديدة، و310 وحدات صحية في عدة مدارس قائمة، كما تم بناء ثلاثة مستشفيات جديدة.

وبالاستناد إلى المعلومات الواردة أعلاه، فلا شك أن هناك إنجازات على صعيد سياسة الإنفاق على رأس المال المادي، إلا أن الموازنة بقيت نفقاتها محدودة على رأس المال البشري، وكالعادة، فقد استحوذت بند نفقات الرواتب والأجور على الغالبية العظمى من النفقات الجارية.

أما من حيث شكل مشروع الموازنة وجوهره:

• فما زالت موازنتنا الأخيرة تعاني من نفس المشاكل البنيوية التي عانت منها الموازونات السابقة، هذا دون إغفال بعض النجاح الذي حقق في بعض الجوانب، وما زالت كسابقاتها، موازنة بنود، وفي طور التحول نحو موازنة برامج ومشاريع، وما زالت تواجه صعوبات في طريق التحول نحو موازنة برامج ومشاريع.

• وما زالت غير مرتبطة بشكل واضح بالخطط التنموية للسلطة، فالأرقام المتوفرة لدينا في مشروع الموازنة الفلسطيني تساعدنا فقد لمعرفة معدلات الزيادة أو النقصان، إلا أن هذه الأرقام والمعدلات قد تضللنا لمعرفة الحقائق والتفاصيل الخاصة بها، من حيث التزامها بتحقيق العدالة الاجتماعية، فعلى سبيل المثال، ووفق المعطيات المتوفرة لنا، فقد استطعنا معرفة أن هناك زيادة في تحصيل الضرائب المحلية لعام 2010، التي بلغت ما نسبته 57% مقارنة بالعام 2009، وللوهلة الأولى، نشعر أنه إنجاز متميز، ولكن السؤال المطروح هو كيف تم تجميع قيمة هذه الضرائب؟ وهل هناك عدالة اجتماعية تطبق في سياسة تجميع الضرائب أم لا؟ هذا بالتحديد ما نعجز عن معرفته ضمن شكل الموازنة الفلسطينية المطروح.

• كما أن هدف الاستدامة المالية للسلطة يبقى بعيد المنال، وبالتالي، تبقى المساعدات الخارجية حيوية، حيث ما زالت سياسات الإنفاق مرتبطة بأهداف غير واضحة بعد، فالأهم من حجم الإنفاق هو نوعيته ومبرراته، وما زالت العدالة الضريبية بحاجة لمزيد من التعزيز، كما غابت المسألة التشريعية للحكومة بخصوص أدائها المالي.

• وبالرجوع إلى التعريفات الأساسية لمشروع الموازنة العامة وأهدافها وقيمتها ومعززاتها، نجد أن السلطة الوطنية الفلسطينية ما زالت تصر على عرض مشروع الموازنة ضمن أرقام صماء لا تعبر عن منهج وخطط وأهداف تنموية تسعى لتحقيقها، وتساعد الأطراف الأخرى على تحليلها وقراءتها بشكل نستطيع من خلاله قياس العدالة الاجتماعية، وهو أسوأ غرض يجب أن نعمل عليه ضمن خصوصيتنا الفلسطينية

التي تفتقد إلى الكثير من الموارد والمصادر التي نتحكم بها. فالعدالة الاجتماعية هي طوق النجاة الذي من خلاله نستطيع تفعيل كامل طاقتنا البشرية بهدف الوصول إلى التنمية المستدامة.

- كما أن غياب المشاركة/ الشراكة في عملية الموازنة الفلسطينية من قبل مؤسسات المجتمع المدني، يضعف عدالة الموازنة العامة ووظائفها التنموية. فالموازنة الفلسطينية، بشكل عام، وعبر تطورها الزمني هي موازنة "محايدة" تماماً تجاه قضايا العدل الاقتصادي والاجتماعي، وربما تجاه التنمية بحد ذاتها.
- كذلك، فإن الطابع الإنفاقي الجاري للموازنة العامة يضعف من حساسيتها لحقوق الفئات الأقل حظاً.
- كما أن قاعدة البيانات الكلية والقطاعية والمتخصصة المتاحة قد لا تفي حالياً بغرض التحول بالموازنة الفلسطينية باتجاه الاستجابة لقضايا الفئات المهمشة.

الاستخلاص:

وعليه، فإن هذه المشاكل البنيوية والفنية في نظام الموازنة الفلسطيني لا تستطيع أن توصلنا إلى موازنات تنموية ومستجيبة لحقوق ومصالح الفئات المهمشة، وفي مقدمتها النساء والأطفال.

4. لماذا موازنات النوع الاجتماعي؟

بعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الرابع حول قضايا المرأة في بكين عام 1995، بدأ اهتمام العديد من المنظمات الدولية والإقليمية وحكومات الدول ينصبّ على بعد جديد في العلاقة بين الموازنات والتنمية. ألا وهو إدماج النوع الاجتماعي في عملية التنمية من خلال نقطة البداية وهي الموازنات. وقد شكلت تجربة أستراليا الأولى في منتصف الثمانينيات على هذا الصعيد. أساساً لانطلاق المزيد من المبادرات الدولية والإقليمية والوطنية التي تستهدف إحداث تغيير جوهري في منهج إعداد الموازنات الحالي. هذا المنهج المستند إلى التفكير الاقتصادي التقليدي لصالح منهج آخر يعطي عامل النوع الاجتماعي وزناً أكبر في الإدارة المالية الحكومية. فكما هو معروف، فإن المنهج التقليدي لإعداد الموازنات وتنفيذها لا يقيم وزناً يذكر للفوارق القائمة بين النساء والرجال من الحقوق والاحتياجات والمسؤوليات والإمكانات. وعليه، فإن هذا المنهج يظهر وكأنه "محايد تجاه النوع الاجتماعي". وقد أكسبه ذلك خاصية باقي النماذج الاقتصادية التي تفترض تماثل احتياجات جميع أفراد المجتمع. بغض النظر عن مواقعهم الاقتصادية والاجتماعية. وبالتالي، فهي تتجاهل أي فوارق بين الرجال والنساء.

ولهذا السبب:

فقد جاءت الموازنة من منظور النوع الاجتماعي لكي تحلّل تأثير القرارات والإجراءات التي تعتمدها الموازنة العامة على كل من الرجال والنساء، في مراحل العمر المختلفة، والفئات الاجتماعية المختلفة، والتوزيع الجغرافي في مناطق الدولة المختلفة، ولكي تعيد بناء الموازنة العامة، أخذةً بالاعتبار احتياجات النوع الاجتماعي السابقة الذكر. وبالتالي:

ولكي يكون الهدف الرئيسي لها هو:

تشخيص الفجوة بين السياسات المعلنة والموارد التي يتم تخصيصها لتنفيذ المشاريع والخطط التنموية، وضمان أن الإيرادات العامة يتم إنفاقها بحيث تراعي العدالة الاجتماعية والمساواة حسب النوع الاجتماعي؛ فهي تطرح تساؤلات مشروعة عدة حول مدى تقييم آثار تلك الموازنات على أوضاع المرأة والرجل وظروفهما في المجتمع. سواء في مرحلة الإعداد أو التنفيذ.

ما هي أهمية الموازنة من منظور النوع الاجتماعي؟

تنحصر أهمية موازنة النوع الاجتماعي على أساس أنها وسيلة لجسر الفجوات التنموية بين جميع الفئات والطبقات الاجتماعية ودعم المساواة في حقوق المواطنة، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وكأحد مؤشرات الحكم الصالح والشفافية والمساءلة، وكإحدى آليات المشاركة

الاجتماعية في التنمية. إن جسر هذه الفجوات يقود. ليس فقط إلى العدالة الاجتماعية. وإنما يساهم أيضاً في عملية تنمية أكثر نجاعة وفاعلية. لاستغلال الموارد. ولتحقيق أفضل النتائج التنموية.

فالموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي



بناء هيكل الموازنة بشكل يحقق تكافؤ الفرص والعدالة بين مختلف فئات المجتمع وأفراده. رجالاً ونساءً وأولاداً وبنات. وذلك من خلال إعادة جدولة الأولويات على صعيد النفقات ومصادر الإيرادات. من أجل دفع هذه العدالة الاجتماعية إلى الأمام.

وهذا يعني:

- تحديد وفهم احتياجات كل فئة مجتمعية.
- الوصول إلى توزيع عادل للموارد المالية المتاحة حسب احتياجات وتوقعات وطموحات كل فئة مجتمعية.
- إعادة ترتيب أولويات الإنفاق وإعادة تصميم البرامج والخطط التنموية وتوجيهها للوصول إلى حالة من المساواة بين جميع أفراد المجتمع. وإلى استغلال الموارد المالية المتاحة استغلالاً أمثل.
- التأكد من الفرص المتساوية للجميع للوصول إلى الموارد والمصادر المتاحة في المجتمع وما تقدمه الدولة من إمكانيات.

المخرجات المتوقعة من الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي:

1. تضيق الفجوات بين الرجال والنساء بالنسبة لاحتياجاتهم العملية والاستراتيجية.
2. وصول عادل للمصادر حسب احتياجات النوع الاجتماعي.
3. استخدام فعال للمصادر وصولاً للمساواة بين الفئات المجتمعية المختلفة.
4. إعادة تحديد الأولويات. بحيث تعطى المساواة على أساس النوع الاجتماعي أهمية خاصة في مشروع الموازنة.
5. إعادة توجيه البرامج لضمان استخدام أفضل للمصادر.

كيف يمكن الوصول إلى موازنة مستجيبة لقضايا النوع الاجتماعي؟

سوف يترافق مع (الإطار النظري). أي خطوات الوصول إلى موازنة مستجيبة لقضايا النوع الاجتماعي. إطار تطبيقي يتضمن الخطوات التطبيقية للمنهج النظري. وذلك من خلال مثال افتراضي مضمونه أن فلسطين أصبحت تعمل على منهج الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي.

وقبل الولوج إلى الخطوات العملية الأساسية للوصول إلى موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي. فمن الضروري التأكيد على أن المبدأ القائل: إن الوصول لموازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي. يعني أساساً تخطيطاً مستجيباً للنوع الاجتماعي. بمعنى أن الموازنة في المحصلة النهائية هي نتاج تخطيط لاحتياجات الدولة المختلفة في القطاعات المختلفة. وعملية تحديد الموازنات بالأرقام والحسابات. تأتي محصلة لتحديد هذه الاحتياجات. وبالتالي. إذا قمنا أساساً بعملية التخطيط المستجيب للنوع الاجتماعي. فإن تحول الخطة إلى أرقام يعني تحول الموازنات العادية إلى موازنات مستجيبة للنوع الاجتماعي.

وعليه. فمن الضروري أن نتذكر دائماً المعادلة القائلة: إن موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي تبدأ أولاً بتخطيط مستجيب للنوع الاجتماعي.

ومضة استذكار:

النوع الاجتماعي لا يعني النساء والرجال في حالة مناصفة. أي 50% رجال. و50% نساء. بل إن المفهوم يتعدى ذلك إلى الجغرافيا والطبقة والإعاقة... إلخ. وكل حسب حاجته. والتي تتفاوت فيها النسب من مكان لآخر. وحسب طبيعة المشكلة واحتياجات الحل.

كيف نعد الخطة المستجيبة للنوع الاجتماعي:

إن إعداد الخطة هو ذو مستويين: الأول على مستوى الخطة الاستراتيجية التي تحوي بالأساس مجمل الخطط القطاعية لسنوات محددة. غالباً تكون ثلاث سنوات. ومن ثم تأتي على مستوى الخطة السنوية للموازنة والمبنية على أساس تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية في نهاية السنوات المعنية. وبالتالي. فإن إعداد الموازنة ليس مقصوراً على فريق المالية في أية وزارة. بل هو بالدرجة الأساسية متشعب التخصصات. من البرامج. والتخطيط. والمالية.

وعليه. فإن الخطة السنوية للعمل غير منفصلة. ولا بأي شكل من الأشكال. عن الخطة الاستراتيجية. بل تأتي مبنية على ما تريده وما أجز منها. والذي ما زال ينتظر التنفيذ.

وفي هذا الدليل. سنركز على الخطة القطاعية النابعة من الخطة الاستراتيجية. مفترضين افتراضاً. أن الخطة الاستراتيجية أساساً بنيت على احتياجات النوع الاجتماعي. وتشكل نقطة ذهاب وإياب لعملية التخطيط والتقييم.

وهنا أولى الخطوات التي منها سننطلق للتخطيط. وتقييم ما تم إنجازه لكي نتجاوز الإخفاقات أو السلبيات. ونبني على الإنجازات والإيجابيات.

التالي يستعرض الخطوات:

- إنجاز التقرير السنوي لمعرفة الإيجابيات والسلبيات للعام السابق:

مثال: يرد في التقرير السنوي السابق لوزارة الصحة. أن من أهداف الوزارة زيادة عدد المستشفيات بما يتلاءم مع الزيادة السكانية. والحاجة إلى خمسة مستشفيات: اثنان في المحافظات الجنوبية. واثنان في المحافظات الشمالية. وواحد في الوسط. وقد تم حتى إعداد التقرير تنفيذ ثلاثة فقط.

- على ضوء ذلك. علينا البحث عن أجوبة للأسئلة التالية. والتي لها علاقة بمنظور النوع الاجتماعي: هل تم اختيار التنفيذ بناء على تحديد أولويات الاحتياجات للمناطق. التي خُدد بناء على إحصائيات تشمل السكان والأمراض. والخصوبة. وعن طريق مسح للخدمات الصحية المقدمة في المنطقة أو المحافظة. ونوعها. إن كان حكومياً أو غيره؟ هل تمت دراسة احتياجات النساء. وأخذت بالاعتبار من مؤسسات رعاية صحية للنساء والأطفال؟ وهل روعيت في تصميم المستشفى هذه الحاجات. وخاصة الحفاظ على خصوصية النساء في غرف المستشفى.

الكثير من الأسئلة تحتاج للإجابات. وعلى ضوءها. ننتقل للنقطة التالية:

يتم. بناء على التقرير السابق. تحديد الأهداف المركزية التي سيجري العمل عليها. للعام الذي يتم إعداد الموازنة له. بمعنى تعديل الذي نفذ إن دعت الحاجة. وتحديد تنفيذ ما تبقى مع إضافة الاحتياجات الجديدة للسنة الحالية أو المقبلة. وكل هذه ليست بمعزل عن الخطة الاستراتيجية الموضوعية أساساً. والتي من المفترض أن تجيب عن حجم الاحتياجات لأنها مبنية وفقاً لذلك.

من هذه اللحظة، من الضروري أن تكون هناك عين فاحصة ومدققة وحساسة لكافة القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي. لكي تكون الأهداف الموضوعية هي الأساس أهداف تسعى لجسر الفجوة الجندرية في العملية التنموية. هذه العين الفاحصة تساعدنا على التأكد باستمرار من صحة أهدافنا الموضوعية، والعمل على تعديلها ومواءمتها لقضايا النوع الاجتماعي في كل مرحلة من مراحل التخطيط.

ولكي يتم التحقق من صحة الأهداف التي سيتم العمل عليها، من الضروري العمل على:

- دراسة وتحليل مؤشرات القياس الإحصائية والفنية، التي تتناسب مع عمل الوزارة وبرامجها المختلفة.

مثال1: وزارة الشؤون الاجتماعية تحتاج لدراسة المؤشرات الإحصائية المتعلقة بعملها، من السكان، ومعدلات الزيادة السنوية، وتوزيع الفئات العمرية، وذوي الإعاقة، والفقراء، وخط الفقر، وسوق العمل، والحد الأدنى للأجور.. إلخ من الإحصائيات ذات العلاقة، ولكن هذه الإحصائيات يتم النظر إليها من إحصائيات المرأة والرجل الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء، أي ليست فقط الأرقام العامة المطلوبة، ولكن الأرقام التي تظهر الفجوات بين المرأة والرجل في المجتمع. وهذه الإحصائيات مفيدة لوزارة الشؤون الاجتماعية، على اعتبار أن دورها الأساسي يعمل على تحسين ودعم وتمكين الفئات المهمشة من فقيرة، وذوي إعاقة، وذات أوضاع اجتماعية صعبة، وبالتالي، فالإحصائيات التي تظهر الوضع المعيشي للناس هي المطلوبة.

مثال2: وزارة التعليم تحتاج لدراسة المؤشرات الإحصائية ذات العلاقة بالالتحاق بالتعليم، وبالزيادة السنوية للسكان، وبالتقسيم الجغرافي للزيادة السنوية، وبنوع التخصصات، وبسوق العمل، وما يتعلق بمشاركة النساء والقطاعات المختلفة للسوق.. إلخ، وهي إحصائيات مفيدة لوزارة التعليم، التي من خلالها يمكن معرفة الحاجات التطويرية للمناطق المختلفة وافتتاح المدارس، والتخصصات المفيدة التي تساهم في إيجاد فرص عمل.

- وعلى ضوء الإحصائيات والدراسة، يتم تحديد احتياجات النوع الاجتماعي المرتبطة بعمل الوزارة:

مثال1: تظهر الدراسات أن إحدى الإشكاليات الأساسية التي تواجه المتعلمات في فلسطين هي البطالة، والناجئة بالأساس ليس عن معدلات الخريجات المرتفعة، ولكن عن نوعية التخصص، حيث تتواجد النساء أكثر في مهنة التعليم، بينما لا نراها بقوة

في تخصصات مهنية. وبالتالي. ينتصب سؤال: ما المطلوب من الوزارة وما الذي تحتاجه النساء فعلاً فيما يتعلق بتحديد التخصص للخروج من مأزق البطالة؟ وهذه قضية مركزية لها علاقة بالتوجهات الاجتماعية حول مكانة المرأة. ولكن هذه التوجهات أيضاً تعكس نفسها لاحقاً على سوق العمل. وبالتالي. من الضروري التعامل معها بجدية.

مثال2: توجد لدينا مشكلة تتسع. وهي ما تتعلق بسرطان الثدي للنساء. إذ تظهر الدراسات أن النساء يحجمن عن الكشف المبكر عن سرطان الثدي. لعدة أسباب منها عدم المعرفة بوجود مراكز فحص. وتكلفة الفحص. وعدم توفره في كافة المناطق. وبالتالي. ينتصب سؤال: ما هو المطلوب لتجاوز هذه المشكلة. وكيف سيتم التعامل معها. أي وضعها ضمن أولوية أم لا. وما هو المكلف أكثر: الوقاية أم العلاج؟

وبعد تحديد هذه الاحتياجات. تتم مقارنتها مع الأهداف الموضوعية وتعديلها أو تكييفها بما ينسجم مع واقع الحال الحقيقي. وما تم إنجازها وما ينتظر الإنجاز.

- أخيراً. يتم وضع خطة عمل وتحديد احتياجاتها المادية واللوجستية والكادر المنفذ. واحتساب التكلفة.
- ومن ثم. تتم ترجمتها لموازنة.

هنا سيبرز سؤال: ولكن الموازنات محدودة. أو متحركة حسب التمويل والدعم. وبالتالي كيف سيتم التنفيذ؟

الجواب يكمن في مفهوم الموازنة وإعدادها. عبر تنظيمها وفق الأولويات والاحتياجات الأهم. فقد تبرز لدينا احتياجات عديدة وكبيرة. وهذا متوقع. فالسلطة ما زالت حديثة العهد. وهذه السنوات القصيرة. إضافة للكثير من الأمور. لم تفلح في تقليص حجم كثير من المشاكل. وبالتالي. تبرز احتياجات عديدة. ولأن فترة الموازنة محدودة والإمكانيات محدودة. فإن أفضل طريقة لإنتاج الفائدة القصوى هي ترتيب الاحتياجات وفق الأهم. ثم المهم. وفي ترتيبنا هذا. علينا إدراك أن بعض البنود في الخطة تحتاج أحياناً لأكثر من دورة موازنة لإنجازها.

ومضة استذكار:

إن التحسس للنوع الاجتماعي لا يعني فقط وضع الإحصائيات أو توجيه البرامج مناصفة للنساء والرجال/ الإناث والذكور، بل هي تحسس لاحتياجات كل طرف على حدة، والتعامل مع احتياجات كل منهما، فاحتياجات وخبرات النساء تختلف عن احتياجات وخبرات الرجال.

مثال 1: كل منا يسعى للخصوصية. الرجال والنساء، ولكن يتضاعف الإحساس بالحاجة للخصوصية للنساء أكثر في الأماكن الصحية، مثل المستشفيات، خاصة في أقسام الولادة، حيث تتعرض النساء لحالة انكشاف كبير، ومن هنا، فإن احتياجات النساء في هذه الحالة لتأمين أكبر قدر من الخصوصية مطلوبة، وهذا يتجلى بتركيبة القسم وتقسيمه الداخلي وعلاقته بالأقسام الأخرى بالمستشفى.. إلخ من الأمور التي يجب مراعاتها عند تصميم أو استحداث أو صيانة الأقسام، وهنا علينا تخصيص مستشفيات.

مثال 2: إن افتتاح مدرسة يأتي استجابة للزيادة الطبيعية في السكان، ولكن يأتي أيضاً لتطويع وتحسين نوعية التعليم من حيث شمولها كافة السكان، إن احتياجات المناطق الجغرافية المختلفة، كالمهمشة والفقيرة، تختلف عنها في المناطق التي يصلها الكثير من الخدمات، خاصة التعليمية، وحيث فرص الاختيار وفرص الوصول للتعليم أعلى بكثير من المناطق المهمشة، هنا، علينا أن نصب الجهود.

مثال على موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي باتباع خطوتين. آخذين بالاعتبار مفهوم التحليل والتخطيط الجندي

آلية الوصول إلى موازنات مستجيبة للنوع الاجتماعي

خطوتين أساسيتين



الخطوة الأولى: التحليل القطاعي

يهدف إلى: تشخيص الحاجات التنموية القائمة على أساس النوع الاجتماعي.

تحتاج هذه الخطوة إلى: بيانات مفصلة حسب النوع الاجتماعي في القطاع الذي نود تحليله.

إجراء الخطوة: أن تقوم كل وزارة بتحليل وصفي للبيانات المفصلة حسب النوع الاجتماعي للقطاع الذي تتبع له. لكي تتوصل إلى التعرف على احتياجات وفجوات النوع الاجتماعي قبل إعداد بلاغ الموازنة.

وحتى تتم هذه الخطوة بنجاح. فلا بد أن تجيب هذه الخطوة من خلال عملية التحليل عن الأسئلة التالية:

- ما هي قواعد النوع الاجتماعي السائدة في هذا القطاع (أي تقسيم أدوار النوع الاجتماعي)؟
- ما هي اهتمامات كل من الرجل والمرأة في هذا القطاع؟
- ما هي احتياجات كل من الرجل والمرأة في هذا القطاع؟
- ما مدى التحكم والوصول للمصادر. إن كان للرجل أو للمرأة في هذا القطاع؟
- من المسؤول عن اتخاذ القرار في هذا القطاع. إن كان على مستويات هذا القطاع المختلفة؟

أي أن المقصود في الخطوة الأولى:

إذا كنا نتحدث عن قطاع التعليم مثلاً، فعلياً التفكير وبناء على الدراسات السابقة، باحتياجات التعليم ارتباطاً باحتياجات المجتمع وعملية التنمية، والتعليم، والتخصص، والمهنة، والمنطقة، وحاجات سوق العمل. وهذه كلها من منظور النوع. ونصحب هذا التحديد بإحصائيات حول الالتحاق بالتعليم، والتخصص، والتعليم العالي، وسوق العمل والتعليم، مقسماً على المنطقة والجنس والعمر.

ثم يجب عن أسئلة تتعلق بالتعليم والاحتياجات الخاصة بالنوع الاجتماعي، أي مكان تعليم البنات والأولاد، وماذا يتعلمون، وأين ينتهون في سوق العلم، وما الذي يلعب الدور الأساسي في التوجهات التعليمية والمهنية. وأين يفضل كل من الذكور والإناث وجهة التعليم والتخصص. ومن الذي يتحكم بهذا التوجه، وهل تستطيع الفتيات الالتحاق بما يرغبن من تخصص. مثلاً هل هناك قيود على ذلك تعود للمجتمع، أو بسبب جهاز التربية والتعليم وتوجهاته التمييزية مثلاً!

ومضة استذكار:

إن التحليل المبني على النوع الاجتماعي هو عملية مستمرة في كافة مراحل المشروع. من لحظة إعداده، مروراً بمتابعة التنفيذ، وانتهاءً بتقييمه حتى استكمالته:

مع ذلك، ليست هناك وصفة جاهزة بالآلية التي يتم من خلالها تحليل المعطيات المختلفة تبعاً للمشاريع والسياسات المختلفة. ولكن هناك معايير جندرية أو أسئلة تعنى بالنوع الاجتماعي تلزم أن تكون حاضرة في الذهن عند إجراء التحليل:

- هل عملية التخطيط المزمع تنفيذها تتحدى المعينات والقيود للنوع الاجتماعي أم تعززها؟
- هل ستعمل البرامج على استهداف النساء وإدماجهن أو تهملشهن؟
- هل إتاحة الفرصة للرجال في تحديد أسباب المشكلة، تهملش أصوات النساء، أم تساهم في حوار الطرفين.

دون التحليل المبني على النوع الاجتماعي، لا يمكن الإجابة عن هكذا تساؤلات، وبالتالي، فإن عملية إدماج النوع الاجتماعي في التخطيط ستكون مسألة متعثرة.

مثال تطبيقي على هذه الخطوة

سنتناول في هذا الصدد مثلاً واحداً، مروراً بجميع الخطوات التي من شأنها أن توصلنا إلى موازنة متحسنة لقضايا النوع الاجتماعي، وسيكون مثالنا حول قطاع العمل، المسؤولية عنه وزارة العمل، ومروراً أيضاً بمراحل إعداد الموازنة حسب قانون تنظيم الموازنة الفلسطينية لعام 1997. ويمكن لهذا المثال أن يتم استخدامه أيضاً في قطاعات ووزارات أخرى.

ملاحظة مهمة: هذا المثال يترافق مع المعطيات الواقعية في مراحل إعداد الموازنة الفلسطينية، ولكن الافتراضي هو إدخال الخطوات العملية للموازنة الحساسة للنوع الاجتماعي على هذه المراحل، وذلك بهدف تقديم نموذج واقعي لصناع القرار وللمؤسسات والأشخاص العاملين والمهتمين في هذا المجال.

معطيات افتراضية للمثال:

بالاستناد إلى قرار مجلس الوزراء الفلسطيني، الذي يقضي بالعمل على إعداد موازنة متحسنة للنوع الاجتماعي، حيث أُلزم القرار كل وزارة بتنفيذ الخطوات العملية التي من شأنها أن تفضي إلى أن تقدم كل وزارة برنامجاً مالياً سنوياً متحسناً لقضايا النوع الاجتماعي، وذلك مروراً بمراحل إعداد الموازنة:

وعليه، فقد قامت وزارة العمل، من خلال مراحل إعداد الموازنة، بما يلي:

في المرحلة الأولى لمشروع الموازنة الفلسطيني (مرحلة التحضير والإعداد): إن عملية التحضير والإعداد هي عملية إدارية بحتة، تختص بها السلطة التنفيذية، حيث يقع على مسؤوليتها تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والسياسية والمالية، من خلال تجنيد الحكومة كافة الإمكانيات المادية الضرورية لتنفيذ برامجها وسياساتها والقيام بوظائفها.

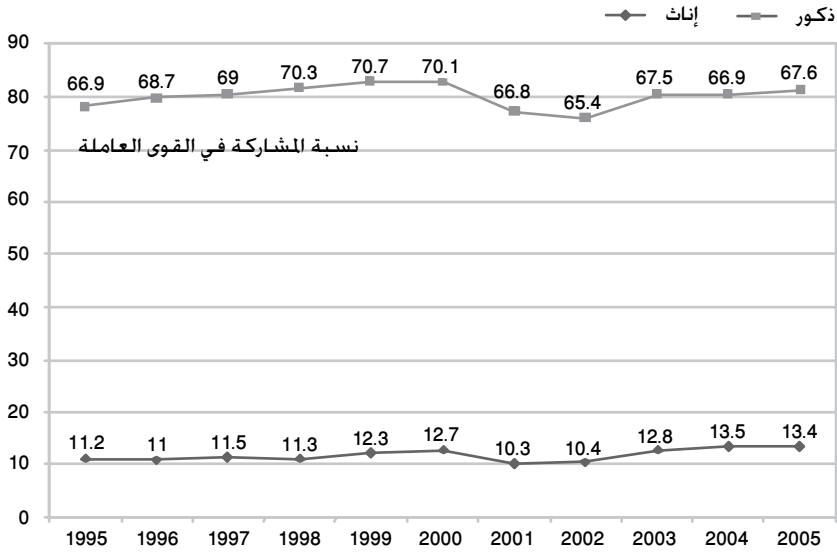
التدخل المطلوب

والتزاماً بقرار مجلس الوزراء، وإتمام المرحلة الأولى وأهدافها، فقد قامت وزارة العمل، من خلال الإدارة العامة للتخطيط والسياسات، بتحليل بيانات قطاعها، والمفصلة على أساس النوع الاجتماعي، وذلك من خلال البيانات الواردة إليها من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومن خلال تحليلها لتلك البيانات، فقد تم استنتاج الثغرات والمشاكل الأساسية التالية (انسجماً مع الأسئلة المطروحة في الخطوة الأولى للإطار النظري حول الوصول إلى موازنات مستجيبة للنوع الاجتماعي):

1. مشاركة النساء في القوى العاملة: إن نسبة مشاركة النساء الفلسطينيات في القوى العاملة مقارنة مع بعض الدول المحيطة تحتل أدنى نسبة، كما أن هناك فجوة كبيرة بين الرجل والمرأة من حيث معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة.

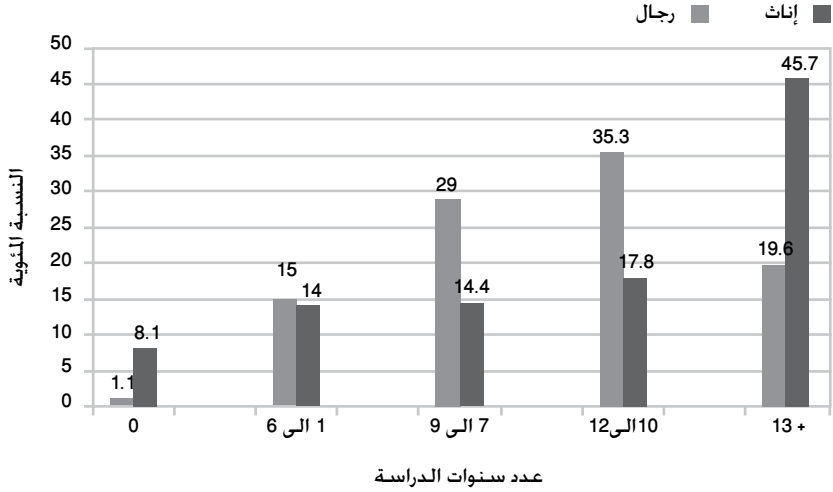
وذلك بالاستناد إلى المعطى التالي:

شكل (1): نسبة القوى العاملة المشاركة في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس
2005 - 1995



2. **تعليم المرأة وسوق العمل:** فقد أظهرت البيانات أن نسبة النساء المشاركات في القوى العاملة واللواتي حصلن على تعليم أعلى من ثانوي هي 45.7%. بينما لم تزد للرجال داخل القوى العاملة لنفس المرحلة عن 19.6% في الأراضي الفلسطينية.

شكل (2): التوزيع النسبي للقوى العاملة المشاركة حسب السنوات الدراسية 2005



خلال السنوات الخمس الماضية، زاد عدد النساء اللواتي دخلن إلى سوق العمل، إلا أن هذه الزيادة لم تصحبها زيادة في فرص العمل المتاحة لكل من النساء والرجال على حد سواء. وهذا قد يوصلنا إلى نتيجة مفادها أن النساء غير المتعلّقات أكثر عرضة للانكشاف وفقدان العمل من النساء المتعلّقات.

كما أن ارتفاع نسبة المتعلّقات لن يؤدي بالضرورة إلى زيادة مشاركتها في القوى العاملة، والذي قد يعود لعدد من الأسباب أهمها:

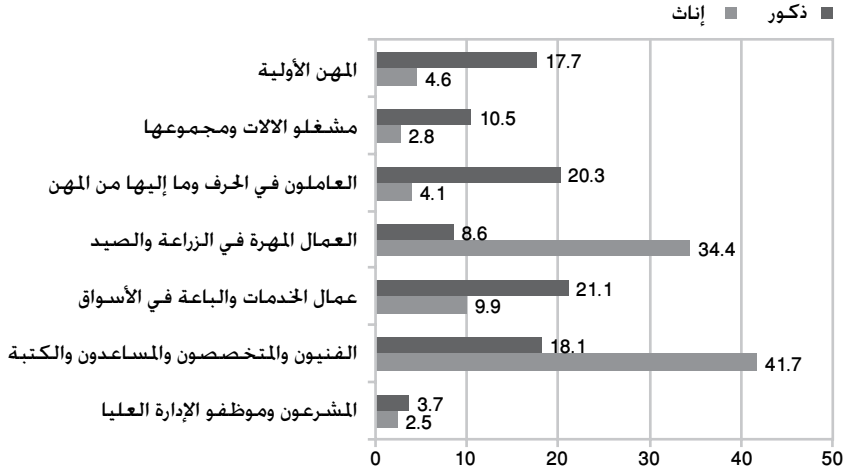
- عدم توفر فرص عمل متاحة للأفراد.
- ارتفاع نسبة النساء الخريجات من الجامعات مقارنة مع الرجال، وتركز هؤلاء الخريجات بتخصصات معينة لا تحتاج إليها السوق.
- النظرة النمطية لأدوار المرأة والرجل.

3. **توزيع العمالات حسب المهنة:** تعمل المرأة في عدد أقل من المهن التي يعمل بها الرجل، وتتوفر لها فرص وظيفية أقل بالنظر إلى الفوارق في التعليم والخبرة. وتتركز المرأة بشكل كبير في فئتين: الأولى تضم المتخصصين كالتعليم، والصحة، والعلوم الطبيعية. حيث بلغت نسبتهن ما يقارب 42%.

وتتركز المرأة بشكل متوسط ضمن فئة العاملين في الخدمات والباعة في الأسواق. وتشكل نسبتهن 9.9%. أما في مراكز صنع القرار والإدارة العليا. فما زالت نسبة تمثيلهن قليلة جداً. وهي أقل المهن التي تتواجد فيها المرأة. إذ بلغت 2.5%.

وذلك بالاستناد إلى المعطى التالي:

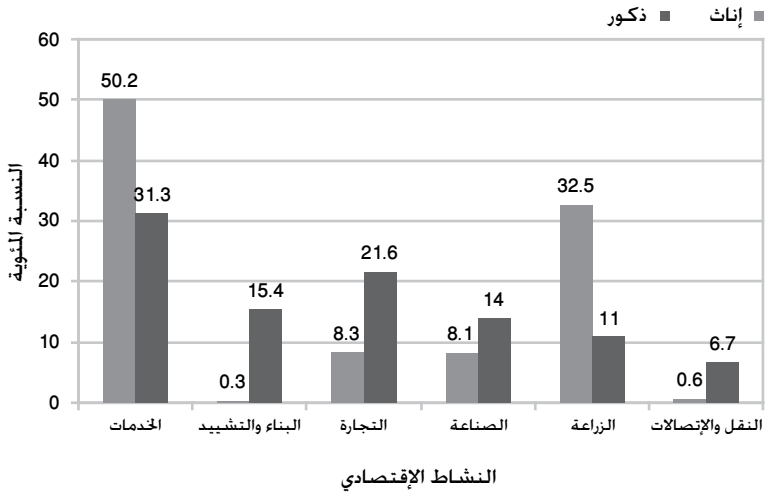
شكل (3): توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب المهنة والجنس 2005



4. توزيع العائلات حسب النشاطات الاقتصادية: حصر أكثر من نصف النشاطات اقتصادياً في قطاع الخدمات. حيث إنه يشكل خياراً اجتماعياً مقبولاً للنساء. لأنه يضمن لهن ساعات عمل يومية مناسبة. ولا تتعارض مع دورهن الإيجابي ودورهن في رعاية الأسر والقيام بالأعباء المنزلية. بالإضافة لإجازات مناسبة. ومن ثم، تتلوه المشاركة في قطاع الزراعة. الذي يشارك به ما يقارب ثلث النشاطات اقتصادياً. وبالتالي. فإن هنالك من خلال في توزيع النساء على القطاعات الاقتصادية.

وذلك بالاستناد إلى المعطى التالي:

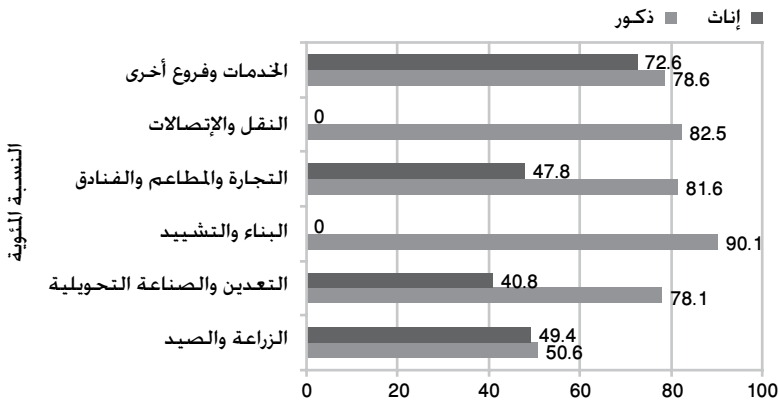
شكل (4): التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والنشاط الإقتصادي لعام 2005



5. فجوة الأجور للمرأة في سوق العمل: على الرغم من أن مبدأ الأجر المتساوي عن العمل المتساوي قد أدخل في تشريعات العمل الفلسطيني، إلا أننا نجد أن معدل الأجرة اليومية كمجموع عن كل القطاعات للرجل 79.8 شيقل، بينما للمرأة 67.8 شيقل. وإذا نظرنا إلى مستوى كل القطاعات الاقتصادية، لوجدنا أن معدل أجر الرجل هو أعلى من المرأة بمستويات كبيرة في كثير من القطاعات.

وذلك بالاستناد إلى المعطى التالي:

شكل (5): معدل الأجرة اليومية بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في جميع المناطق حسب الجنس والنشاط الإقتصادي



6. البطالة بين النساء: بلغ معدل البطالة في عام 2010 في الأراضي الفلسطينية 28.9%. حيث توزعت النسبة بواقع 29% للذكور من الـ 67.6% للذكور المشاركين في القوى العاملة. مقابل 28.4% للإناث من الـ 13.4% للإناث اللواتي يشاركن في القوى العاملة. وكنسبة وتناسب. فإن هذا يدل على أن النساء يعانين من معدلات بطالة أعلى من الرجل. حيث تركزت أعلى نسب بطالة للإناث في كل من دير البلح وشمال الضفة الغربية.

ملاحظة حول التحليل: يظهر التحليل السابق كيف أن تحليل قطاع العمل متشعب: رجال ونساء، متعلمون وغير متعلمين، سوق العمل، نوعية العمل، الجغرافيا، أي المناطق والمحافظات المختلفة، الأجور.. إلخ. وهذا يذكرنا بملاحظة سابقة حول معنى التحليل المبني على النوع الاجتماعي وعدم اقتصره فقط على نساء/ رجال.

استنتاجات الخطوة الأولى

هنالك ست مشاكل أساسية تقف عائقاً أمام تحقيق العدالة الاجتماعية. وهي بحد ذاتها تشكل فجوات على أساس النوع الاجتماعي في هذا القطاع. تقع تحت العناوين التالية:

1. مشاركة النساء في القوى العاملة
2. تعليم المرأة وسوق العمل
3. توزيع العائلات حسب المهنة
4. توزيع العائلات حسب النشاطات الاقتصادية
5. فجوة الأجور للمرأة في سوق العمل
6. البطالة بين النساء
7. ما سبق على المستوى الإحصائي. والذي يجب أن يصاحبه بالضرورة تحليل معمق لما وراء هذه الأرقام. أي من يلعب الدور في هذه الأرقام: التخطيط، الثقافة، قلة الموارد المائية.. إلخ من الأسباب الكامنة. مثل السؤال المطروح: لماذا تتجه النساء إلى تخصصات تفضي إلى أن يصبحن معلمات، وبالتالي يعانين بطالة نتيجة ازدياد هذا التخصص.

وتأتي الخطوة الثانية لكي نرى تأثيرات مشروع الموازنة للسنوات السابقة في الحد من هذه المشاكل التي تم استنتاجها. وإن كانت هناك برامج أو مشاريع نستطيع من خلالها الحد من هذه الفجوات التي ظهرت في المشاكل الست الواردة أعلاه أم لا؟

آلية الوصول إلى موازنات مستجيبة للنوع الاجتماعي

خطوتين أساسيتين



الخطوة الثانية: تحليل الموازنات القائمة من منظور النوع الاجتماعي

يهدف إلى: رؤية إن كانت النفقات المخصصة لبرامج وسياسات كل قطاع تعمل على تقليص فجوات النوع الاجتماعي أم لا.

تحتاج هذه الخطوة إلى: تقييم إلى أي مدى تلتنقي البرامج والخدمات العامة مع الاحتياجات والأولويات الحقيقية والأنية للمواطنين.

إجراء الخطوة: أن تقوم كل وزارة بتحليل تأثير النفقات العامة على الاحتياجات القائمة على أساس النوع الاجتماعي (التي تم تحديدها قبل ذلك).

وحتى تتم هذه الخطوة بنجاح، فلا بد أن تجيب هذه الخطوة، من خلال عملية التحليل، عن الأسئلة التالية:

1. هل المخصصات الحكومية لكل قطاع تقلل أم تبقى أم تزيد فجوات النوع الاجتماعي؟
2. هل هناك نفقات نوعية وكمية تلبى أولويات المرأة وحاجتها المختلفة عن الرجل؟
3. هل هناك استفادة متساوية من الخدمات لكل من الرجل والمرأة؟
4. هل توزيع الموارد في الموازنة يغير من طبيعة استثمار النساء للوقت؟
5. هل النفقات المخصصة لموظفي/ات الحكومة تحقق التساوي على أساس النوع الاجتماعي في العمالة؟
6. هل استطاع كل من النساء والرجال والفئات المختلفة الوصول للخدمات والتمتع بها، أي الاستفادة منها؟

وبالرجوع إلى المثال التطبيقي:

تبقى الخطوة الثانية في أساسيات الوصول إلى موازنة متحسنة لقضايا النوع الاجتماعي ضمن المرحلة الأولى من مراحل مشروع الموازنة، ألا وهي مرحلة التحضير والإعداد. لأن الهدف في هذه المرحلة التوصل إلى نتائج تستطيع أن تمثل أهداف قطاع العمل الاقتصادية والاجتماعية، كما هو منصوص عليه في قانون الموازنة ضمن هذه المرحلة.

بالاستناد إلى كشف أبعاد الموازنة العامة لعام 2010 (المبلغ بآلاف الدولارات):

المبلغ المرصود	البيان
8398	رواتب وأجور
1655	نفقات تشغيلية
652	نفقات تحويلية
10705	إجمالي النفقات الجارية (مجموع البنود الثلاثة السابقة)
387	إجمالي النفقات الرأسمالية
1174	إجمالي النفقات التطويرية
12266	الإجمالي العام لوزارة العمل
3558662	الإجمالي العام للموازنة

في البداية، وقبل الخوض في التحليل، نجد أن طريقة عرض الموازنة بهذا الشكل لا تساعدنا في أن نتوصل إلى تحليل موضوعي حول تأثير النفقات العامة على الاحتياجات القائمة على أساس النوع الاجتماعي، فنحن بحاجة إلى موازنة تبرز برامج ومشاريع وأنشطة كل الوزارة والمخصص لكل برنامج ومشروع ونشاط. حتى نستطيع التوصل إلى نتائج عملية تقودنا إلى موازنة تأخذ أبعاد النوع الاجتماعي بعين الاعتبار، فهذه الأرقام الصماء تقودنا إلى تحليل عام غير مفصل، وشمولي.

كما أننا بحاجة إلى قائمة موازنة كل العاملين في وزارة العمل، وأن يكون مفصلاً فيها الآتي:

- مخصصات الرواتب للموظفين والموظفات في الوزارة.
- معدلات الزيادة في الرواتب لكل من الموظفين والموظفات.
- العلاوات والسفرات والدورات التدريبية لكل من الموظفين والموظفات.

وذلك حتى نستطيع قياس إن كان هناك إنفاق يهيئ تساوي فرص العمالة على أساس النوع الاجتماعي أم لا.

وعلى الرغم من هذا القصور البنوي في الموازنة الفلسطينية، إلا أننا نستطيع استنتاج ما يلي من خلال الجدول المرفق أعلاه:

إن حصة وزارة العمل لا تتعدى 3.4% من الإجمالي العام لمشروع الموازنة، وهي نسبة ضئيلة جداً لوزارة مسؤولة عن أهم المشاكل التي تواجه مجتمعنا الفلسطيني. بالمقابل، نجد أن

وزارة الداخلية تحتل حصة الأسد من الإجمالي العام والبالغ 24%. وإذا قارنا نسبة النفقات التطويرية مع النفقات الجارية، نجد أن النفقات الجارية تستحوذ على ما نسبته 87%. أما النفقات التطويرية التي نعول عليها من خلال برامج ومشاريع نستطيع من خلالها تلبية الاحتياجات والأولويات التي أفرزها تحليل الخطوة الأولى، فقد حصدت ما نسبته 9.5%. وبالتالي، فإن موازنتنا هي:

تشغيلية وليست تطويرية نستطيع من خلالها النهوض بواقعنا الاقتصادي والاجتماعي على أساس العدالة الاجتماعية.

وبالرجوع إلى برنامج التشغيل الطارئ لوزارة العمل 2004 / 2005، وهو آخر السياسات الإغاثية التي قامت بها الحكومة الفلسطينية التاسعة لمواجهة مشكلة البطالة في الضفة والقطاع؛ فإننا يمكن أن نحدد درجة استفادة المرأة من هذا البرنامج على النحو التالي:

القطاع	التمويل	فرص النساء
القطاع الزراعي	29.1 مليون دولار	تستفيد النساء كجزء من الأسرة العاملة في الزراعة.
القطاع الصناعي والتجاري	47.5 مليون دولار	فرص النساء محدودة بسبب ضعف حضورها في هذين القطاعين.
قطاع السياحة والآثار	18 مليون دولار	فرصها محدودة، لكنها أفضل من فرصها في القطاع السابق.
قطاع البنية التحتية	113 مليون دولار	فرص النساء نادرة في هذا المجال، فهي أعمال لا تقوم بها النساء.
القطاع الاجتماعي	97 مليون دولار، منها 20 مليون دولار لصيانة وتوسيع المستشفيات وبناء مدارس جديدة، و10 ملايين دولار لترميم وتوسيع المستشفيات والعيادات، وبناء عيادات جديدة.	مخصص برنامج للنساء بقيمة 3 ملايين دولار، وهو برنامج دعم مراكز الخياطة النسوية، وتعتبر فرص النساء جيدة في هذه البرامج التي تستهدف تشغيل الخريجين الجدد والمهنيين. وقيمة هذه المشاريع 34 مليون دولار.

مصدر الأرقام: حسن لداودة 2004. ورقة عمل استفادة النساء من الفرص التشغيلية الطارئة.

وبعد الاطلاع على ما توفر لدينا من أرقام مالية تخص موازنة وزارة العمل. وبالرجوع إلى الأسئلة المطروحة في الإطار النظري ضمن الخطوة الثانية للوصول إلى موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي، نستطيع استخلاص الآتي:

- لأن طبيعة المخصصات تتعامل ضمن مبدأ الحيادية تجاه قضايا النوع الاجتماعي. فإن المخصصات المرصودة قد تزيد من حجم الفجوات القائمة. وذلك لأن المرض إذا لم يعالج. فإنه يزيد. وقد يكون الدواء في هذه الحالة هو انتباه هذه المخصصات إلى طبيعة تلك الفجوات.
- ليست هناك نفقات نوعية وكمية تلبى أولويات وحاجات المرأة التي برزت معنا في الخطوة الأولى من التحليل.
- ليست هناك استفادة متساوية من الخدمات المقدمة. فكما رأينا. إن برنامج التشغيل قد خصص معظم مبالغه في القطاعات التي لا تنشط فيها المرأة. فهذا البرنامج لم ينتبه بالأساس إلى أن هناك مشاكل جوهرية في توزيع النساء على مجمل القطاعات الاقتصادية.
- ليست هناك بيانات مفصلة نستطيع من خلالها معرفة حقيقة إن كانت النفقات المخصصة لموظفي/ ات الحكومة تحقق التساوي على أساس النوع الاجتماعي في العمالة أم لا.

وبالاستناد إلى أن مثالنا هذا افتراضي للوصول إلى موازنة متحسنة لقضايا النوع الاجتماعي. فمن المفترض أن تقوم وزارة العمل. ضمن كل هذه المعطيات السلبية في مرحلة التحضير والإعداد. بما يلي (مع العلم أن كل بداية صعبة، إلا أن علينا أن نبدأ):

تعبئة الجدول (1) التالي. الذي يختص بالنفقات الجارية:

البيان	العاملون	العملات	المجموع
مخصصات الرواتب	X\$	Y\$	(x+y)\$
مخصصات الترفيات	X\$	Y\$	(x+y)\$
مخصصات السفريات	X\$	Y\$	(x+y)\$
مخصصات التدريب	X\$	Y\$	(x+y)\$
نفقات مخصصة بشكل مباشر للمرأة. على الأقل بنسبة 1%	0	Y\$	Y\$

يمثل المخصص "نفقات مخصصة بشكل مباشر للمرأة، على الأقل بنسبة 1%". الاحتياجات الخاصة بالمرأة العاملة، والتي تختلف عن الرجل، وتتمثل بإنشاء حضانات لكي يتسنى للمرأة أن تعمل وتشعر بقيمة دخلها من العمل. وذلك نظراً إلى الدور الإيجابي للمرأة. فهذا المخصص يعد من أهم المؤشرات التي تدل على أنها موازنة متحسنة للنوع الاجتماعي.

تعبئة الجدول (2) التالي، الذي يختص بالنفقات الرأس مالية:

البيان	استفادة العاملين	استفادة العمالات	المجموع
مخصصات المكاتب ونوعيتها	X\$	Y\$	(x+y)\$
مخصصات الكراسي ونوعيتها	X\$	Y\$	(x+y)\$
مخصصات السيارات والسولار	X\$	Y\$	(x+y)\$
مخصصات أجهزة الحاسوب	X\$	Y\$	(x+y)\$
غيره من المخصصات التي تتبع الإنفاق الرأسمالي	X\$	Y\$	Y\$

تعبئة الجدول (3) التالي، الذي يختص بنفقات البرامج والمشاريع التنموية:

يجب أن تكون لدى تلك البرامج والمشاريع الحلول للمشاكل الست التي أفرزها التحليل القطاعي في الخطوة الأولى من مراحل الوصول إلى موازنة مستجيبة لقضايا النوع الاجتماعي

الهدف الاستراتيجي:	
مبررات الهدف من حيث أولويته تجاه قضايا النوع الاجتماعي:	
تكلفته	برنامج 1:
تكلفته	مشروع 1.1: يتضمن اسمه وموقعه وأهدافه والفئة المستهدفة منه وفترته الزمنية واستهدافاته
الأنشطة التابعة للمشروع- مخرجات متوقعة- الإطار الزمني- تكلفته- الاستفادة المتحققة لقضايا النوع الاجتماعي	
تكلفته	مشروع 1.2: يتضمن اسمه وموقعه وأهدافه والفئة المستهدفة منه وفترته الزمنية واستهدافاته
الأنشطة التابعة للمشروع- مخرجات متوقعة- الإطار الزمني- تكلفته- الاستفادة المتحققة لقضايا النوع الاجتماعي	
تكلفته	برنامج 2:
تكلفته	مشروع 2.1: يتضمن اسمه وموقعه وأهدافه والفئة المستهدفة منه وفترته الزمنية واستهدافاته
الأنشطة التابعة للمشروع- مخرجات متوقعة- الإطار الزمني- تكلفته- الاستفادة المتحققة لقضايا النوع الاجتماعي	
تكلفته	مشروع 2.2: يتضمن اسمه وموقعه وأهدافه والفئة المستهدفة منه وفترته الزمنية واستهدافاته
الأنشطة التابعة للمشروع- مخرجات متوقعة- الإطار الزمني- تكلفته- الاستفادة المتحققة لقضايا النوع الاجتماعي	

المرحلة الثانية: مرحلة اعتماد الموازنة العامة

بعد إيداع مشروع الموازنة العامة لدى المجلس التشريعي. تأتي الخطوة الثانية من مراحل دورة الموازنة. حيث يودع هذا المشروع لدى رئيس المجلس التشريعي من قبل مجلس الوزراء. لدراسته ومناقشته واعتماد إقراره وفق الإجراءات القانونية. ولكي تصبح الموازنة ممثلة لأغراض موازنة النوع الاجتماعي، فلا بد من دعوة مؤسسات المجتمع المدني ومثلي القطاع الخاص والائحادات وال نقابات بهدف مناقشة المشروع أثناء جلسات المناقشة.

المرحلة الثالثة: مرحلة تنفيذ الموازنة

يقصد بتنفيذ الموازنة، العمليات التي يتم بواسطتها تخصيص المبالغ الواردة في جانب الإيرادات العامة، وإنفاق المبالغ الواردة في جانب النفقات العامة، وفي سبيل ذلك، تتولى وزارة المالية، لغاية تنفيذ الموازنة:

وضع الأنظمة وتحديد الإجراءات والتوثيق والحسابات وإعداد التقارير لكل معاملات الدفع والاستلام الناجمة عن تنفيذ الموازنة. حيث يجب أن يترافق ضمن هذه التقارير عدد من البنود التي تتضمن مدى التزام الإجراءات تجاه العدالة الاجتماعية المبنية على أساس قضايا النوع الاجتماعي، وذلك من حيث العدالة في تخصيص الإيرادات، وطرق صرفها بالشكل الذي يحقق التوازن تجاه قضايا النوع الاجتماعي.

المرحلة الرابعة: مرحلة الرقابة على تنفيذ الموازنة:

تهدف الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة إلى ضمان عدم خروج الحكومة عن الحدود التي رسمتها لها السلطة التشريعية حسب موافقتها واعتمادها بنود الموازنة. يمكن تقسيم أنواع الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة في فلسطين، من حيث الجهة التي تتولى مهمة الرقابة، إلى رقابة داخلية ورقابة خارجية، ومن حيث التوقيت الزمني، إلى رقابة سابقة ورقابة لاحقة.

وفي نهاية السنة المالية بعد تنفيذ الموازنة، لا بد من إعداد تقرير حول مدى انعكاس مشروع الموازنة في تلبية احتياجات وأولويات النوع الاجتماعي، وذلك من خلال استخدام الأدوات الواردة في الجدول التالي:

الأدوات	التفسير	التساؤل المطروح	مثال
(1) أن تكون هناك مخصصات للعناية بالنوع الاجتماعي.	رؤية إن كانت النفقات المخصصة لبرامج وسياسات كل قطاع تعمل على تقليص فجوات النوع الاجتماعي أم لا.	هل المخصصات الحكومية لكل قطاع تقلل أم تبقى أم تزيد فجوات النوع الاجتماعي؟	معدلات التسرب من المدارس للإناث أعلى منها للذكور. هل المخصصات التي تم رصدها قللت من هذه الفجوة؟
(2) مدى استفادة كل فئة من الفئات الاجتماعية من مخصصات الموازنة	تقييم إلى أي مدى تلقتي البرامج والخدمات العامة مع الاحتياجات والأولويات الحقيقية والآنية للمواطنين. (معرفة كم حصلت المرأة وكم حصل الرجل كنسب مئوية من البرامج والخدمات المقدمة، وإلى أي مدى التقت مع حاجات كل منهما).	هل كان هنالك نفقات نوعية وكمية تلي أولويات المرأة وحاجاتها المختلفة عن الرجل؟	مخصصات الصحة الإيجابية للمرأة. ومخصصات بناء مراحيض للطالبات في المدرسة.
(3) تحليل تأثير النفقات العامة على أساس فصل الجندر	تقييم توزيع موارد الموازنة على الفئات الاجتماعية (رجال، نساء، أولاد، بنات). من خلال احتساب وحدة التكلفة لكل خدمة تقدمها الدولة ورؤية كم تستخدم كل فئة من الفئات الاجتماعية من هذه الوحدة.	هل هناك استفادة متساوية من الخدمات لكل من الرجل والمرأة؟	
(4) تحليل تأثير الموازنة في استخدام الوقت على أساس فصل النوع الاجتماعي.	إنشاء ربط بين توزيع موارد الموازنة وسلوك الأعضاء المختلفين في العائلة في كيفية إنفاقهم للوقت.	هل توزيع الموارد في الموازنة غير في طبيعة استثمار النساء للوقت؟	تأثير مخصصات البنية التحتية على استخدام المرأة لوقتها. هل تخفف من الضغط في تقسيم وقتها أم لا؟ (إذا كانت المياه متوفرة داخل البيت أو في مكان الزراعة. فإن ذلك يوفر على المرأة الوقت كي تحضر الماء من مكان آخر).

<p>نظراً لأن المرأة دخلها أقل من الرجل ومشاركتها في القوى العاملة أقل. فهي بحاجة إلى أن تراعى عن الرجل في السياسات الضريبية. وفي حال حصول الرجل والمرأة على دخل متساو، كمعدل عام ومشاركة متساوية في القوى العاملة، فمن العدل أن تخصص سياسات ضريبية متساوية لكل منهما.</p>	<p>هل كان هناك اختلاف في السياسات الضريبية بين الرجل والمرأة تراعي خصوصية كل منهما؟</p>	<p>معرفة تأثير الضرائب على سلوك كل من النساء والرجال.</p>	<p>(5) تحليل وقوع الضرائب على النساء والرجال.</p>
<p>المساواة في العمالة الحكومية من حيث العدد والأجر والترقيات والوظائف الإدارية العليا.</p>	<p>هل النفقات المخصصة لموظفي ات الحكومة حققت التساوي على أساس النوع الاجتماعي في العمالة؟</p>	<p>رؤية إن كانت النفقات الموجودة لكل دائرة أو وزارة تحقق المساواة في فرص العمالة.</p>	<p>(6) تحسس وثيقة الموازنة قضايا النوع الاجتماعي.</p>
<p>بدلاً من أن تستند الموازنة إلى أن معدل البطالة لعام 2010 هو %x فقط لا غير. يجب أن تضيف أن بطالة النساء %y والرجال %x</p>	<p>هل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي يستند إليها إعداد الموازنة مفصلة على أساس النوع الاجتماعي؟</p>	<p>إطار الاقتصاد الكلي الذي يستند إليه إعداد الموازنة لا بد أن يشمل تقرير التنمية البشرية الذي يضم مؤشرات النوع الاجتماعي والعمل على وضع أهداف وسياسات في الموازنة لتجاوز سلبيات هذه المؤشرات.</p>	<p>(7) تحليل إطار الاقتصاد الكلي على أساس فصل النوع الاجتماعي</p>
<p>هل هناك احتساب لوحدة تكلفة الخدمة للمواطنين ومعرفة كم يستفيد الفرد من هذه الوحدة إن كان رجلاً أو امرأة.</p>	<p>هل تستعمل لجان الموازنة قياسات تعرف من خلالها على مدى استفادة الرجل والمرأة من مخصصات الموازنة؟ Regression model</p>	<p>لتتعرف على نتائج الأدوات الخمس الأولى، فلا بد من وجود قياسات علمية تستعملها الدولة لرؤية إلى أي مدى تؤثر نفقات الدولة على كل من الرجل والمرأة.</p>	<p>(8) وجود قياسات تحدد تأثيرات الموازنة على كل من الرجل والمرأة</p>

ثلاثة مؤشرات رئيسية	
المؤشر الأول	هل هناك نفقات مخصصة بشكل مباشر للمرأة في وثيقة الموازنة تشكل ما يعادل 1% من مخصصات الموازنة ككل. (تلبى احتياجاتها المختلفة عن الرجل).
المؤشر الثاني	<p>إنفاق يهيئ تساوي فرص العمالة:</p> <ul style="list-style-type: none"> • قياس ما ينفق على تدريب الموظفين لتكون لديهن الجاهزية للترقيات أو التنافس في عقود العمل الحكومية. وأيضاً أين ينفق. هل هو تدريب داخلي أم ابتعاث للخارج؟ • دفع الإجازة الأبوية. • تسهيلات العناية بالأطفال لطواقم الموظفين/ات. • القروض والبرامج التدريبية التي تقدمها وزارة الزراعة في برامجها تكون المرأة متضمنة فيها. (التحقيق تساوي العمالة في القطاع الزراعي على سبيل المثال). <p>في تقرير موازنة الهند. أرفق أن برامج وزارة التنمية الريفية تضمنت المرأة في مخصصاتها بنسبة 18.3%.</p>
المؤشر الثالث	<p>تضمين النفقات: كل ما ينفق على البنية التحتية والأنظمة الإدارية للدولة. بحيث تهيب أرضية خصبة لاستفادة احتياجات النوع الاجتماعي منها.</p> <ul style="list-style-type: none"> • كل ما ينفق على المياه وتأمينها يؤثر بشكل مباشر على التقليل من معاناة المرأة الريفية. • الإنفاق على كل ما يطور الأساليب الزراعية يوفر الوقت وطاقة المرأة. • الإنفاق على المواصلات له أثر في تأمين وصول المرأة إلى المصادر. (مع التخطيط للمواصلات بما يتلاءم وتسهيل استفادة النساء منها. أي الوقت والمكان). <p>(وهذا له علاقة بمخصصات الموازنة واستخدام الوقت).</p>

في المثال السابق. حاولنا أن نقوم بعملية تحليل للقطاع المعني لكي نضع له الموازنة، وهو تحليل مباشر وخاص بالموازنة، ولكن هناك خطوات أساسية من الضروري أن تكون متراكمة ومستمرة وتؤسس لتخطيط وإعداد موازنات مستقبلية بطريقة أكثر سلاسة ووضوحاً وتنظيماً:

- أي أن من الضروري التأسيس لقاعدة بيانات ومعلومات يتم تحديثها بصورة دائمة ومستمرة. تشخص القطاع المعني. وعلاقته بكافة جوانب التنمية بما يعنيه من علاقة بالقطاعات الأخرى.

- وهذا يتطلب تنسيقاً مع القطاعات الأخرى. فمن المسائل التي تشكل مقْتلاً لعملية التخطيط التنموي المبني على النوع الاجتماعي. التعامل مع القطاعات المختلفة بصورة منفصلة بعضها عن بعض.
- عدم الاعتماد فقط على التحليل الإحصائي لأي قطاع. وضرورة أن يكون مترافقاً مع دراسات تحليلية معمقة ونوعية تساهم في فهم الأرقام والأسباب الكامنة وراءها.
- إن الاعتماد على صيغة إحصائيات رجل/ امرأة. دون فهم أبعادها. يضعنا في خانة الحيادية الجنديرية. أما تحليل الظاهرة وفهم أسبابها عبر تساؤلات مركزية حول الاحتياجات. والوصول للمصادر والسيطرة عليها. بما فيه فهم المعوقات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة. فهو يساهم في أن يكون هناك تخطيط وموازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي. الوقوع في الافتراضات المسبقة عن أدوار ومكانة النساء والرجال يعيق أي عملية إدماج للنوع الاجتماعي في التخطيط. بمعنى أن القول إن النساء أو الفتيات يفضلن مهنة التعليم لأنها تتناسب ووضعها الاجتماعي كمتزوجة. هو افتراض مسبق. لأن المجتمع هو الذي يفضل. وبالتالي. قد نجد الفتيات لا يدركن أو لا يقمن بتحدي هذا الواقع. وإن فعّلن. فلا يجدن الفرص. بسبب محدودية التخصصات الموضوعة للمرأة. (مثال: حسب المنهاج هناك مواد اختيارية للطلبة بين الاقتصاد المنزلي والبيئة. مع ذلك. ما هو على أرض الواقع ليس اختياراً. بل تدفع الفتيات نحو الاقتصاد المنزلي لأنه يتناسب وأدوارهن المستقبلية. ويدفع الفتيان نحو البيئة.
- أي تخطيط لا يقوم على التنسيق بين الدوائر المختلفة سيخلق إشكاليات ومعوقات بالعمل وعدم نجاعة وإهداراً للموازنات. لأن عدم التنسيق يعني تكرار العمل. وعدم تكامله.

5. من تجارب الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي:

المادة أدناه، لا تهدف لإعطاء صورة تفصيلية ومثل يمكن تطبيقه بحذافيره. ولكن يشكل مصدراً لمعلوماتياً حول تجربة المغرب العربي وأستراليا في موضوعة إدماج النوع الاجتماعي في الموازنات، عبر استعراض الخطوات المختلفة التي تم إجراؤها من دراسات واستحداث لجان ونوعية المسوح المختلفة، التي تهدف إلى تطوير العمل والأداء من جانب، ومراكمته من الجانب الآخر، وصولاً إلى موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي على المدى الأطول.

يمكن، من استعراض تجربة المغرب وأستراليا، أن نرى كيف أن تطبيق موازنة هو عملية مستمرة منذ سنوات طويلة ويتم بالتدرج ولقطاعات تلو الأخرى، وفي خضم هذه العملية، تتم دائماً مراعاة المزيد من الدراسات والإحصائيات التي يتبعها بالمقابل استحداث الدوائر واللجان المختلفة. وأيضاً، بالمقابل، يمكن أن نرى كيف أن الدراسات هي التي تقود العمل، وتحدد الأهداف التي سيتم العمل عليها، سواء في قطاع العدل لدى المغرب، أو في قضايا الأسرة والمرأة لدى أستراليا.

وهذا الاستعراض يساعدنا في فهم أعمق لكيفية العمل الذي يمكن أن ننجزه على مستوى موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي تدريجياً، خاصة أننا ما زلنا في بداية التجربة، وأن يبدو أننا نعمل بسرعة أكبر وننجز أكثر، يبقى السؤال الأهم: ما مدى ما نراكمه من تجربة وتعزيز لمفهوم الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي؟

المغرب:

”جندرة الموازنة“ في المغرب.. تجربة عربية نحو المؤسسة
تعنى وزارة الاقتصاد والمالية في المغرب بتطبيق مشروع ”تدعيم القدرات الوطنية في مجال جندرة الموازنة بالشراكة مع صندوق التنمية للأمم المتحدة منذ عام 2002 بهدف عام هو الاهتمام بالتطلعات والمصالح المختلفة للنساء والرجال والبنين والبنات، من خلال صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات الحكومية، وضمان الإنصاف وتحسين الفعالية وانسجام السياسات العمومية والتوزيع الجيد لموارد الدولة. وقد أطلقت تقرير النوع الاجتماعي لسنة 2008 بعد أن تم إدماج ستة قطاعات جديدة اعتمدت مقارنة النوع الاجتماعي في بلورة استراتيجيتها، وهي وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، ووزارة تحديث القطاعات العامة والتكوين المهني، والصناعة التقليدية، والاقتصاد الاجتماعي، ووزارة الدولة المكلفة بالشباب، وكذا برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وكانت انطلاقة إدراج مقارنة النوع الاجتماعي في الموازنة المغربية في 2005. وبدأ الوزير الأول يبعث الرسائل التوجيهية لمختلف القطاعات الوزارية منذ 2006 لإدماج النوع الاجتماعي في مؤشرات النجاح. وتلت ذلك ورش العمل حول إصلاح الموازنة المرتكزة على النتائج خلال العامين 2006 و2007.

خطة وتدابير وزارة العدل في برنامج الموازنة المتعلقة بالنوع الاجتماعي

- تم إحداث محاكم متخصصة للنظر في القضايا الإدارية والتجارية والعائلية. وكذلك تحديث المحاكم. بعد "مدونة الأسرة" الجديدة في سنة 2004. واعتماد قانون الجنسية الجديد في ابريل 2007 لضمان المساواة بين الجنسين وحماية الأطفال.
- تحليل وضعية المنظومة القانونية حسب النوع الاجتماعي الذي يتضمن تحليل وضع المرأة في المنظومة من منظورين:
 - الأول: تحليل مقارن للنظام التشريعي حسب النوع الاجتماعي قبل وبعد إصلاحه. عبر التذكير بأشكال التمييز المبنية على النوع الاجتماعي التي كانت موجودة في هذا المجال. ومن الأمثلة على الإصلاح. توحيد سن الزواج بالنسبة للمرأة والرجل بـ 18 سنة. واشتراط ترخيص القاضي في حالة تعدد الزوجات الذي تم رهنه بشروط قانونية صارمة تجعله أمراً صعباً.
 - الثاني: تحليل وضعية المرأة في ظل النظام القضائي الحالي. حيث أجري تحليل مفصل لوضعية المرأة في المنظومة القضائية (قضاة وموظفون) بهدف الرفع من تمثيلية المرأة. وكذلك درست وضعية سجون النساء.

وضعية المرأة في النظام القضائي الحالي بالمغرب

- في سنة 2004. كانت النساء الموظفات بوزارة العدل يمثلن 45% من العاملين بالنظام القضائي.
- في 2005. كانت نسبة النساء اللاتي يشغلن مناصب المسؤولية 11,2%. (33 منصب مسؤولية) مقابل نسبة 88,8% للرجال (261 منصب مسؤولية).
- حدث ارتفاع طفيف لعدد القاضيات عبر السنوات العشر الأخيرة. حيث انتقلت النسبة من 13,1% إلى 18,95% (مقابل 25% في تونس) خلال السنوات العشر الأخيرة. وهي ضعيفة مقارنة مع هدف التمثيلية النسوية (الثلث في الهيئات القيادية للسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية).
- نسبة النساء القاضيات العاملات في المصالح المركزية للوزارة لا تتجاوز 24,56%. أي 14 قاضية فقط.

برامج الأسرة والطفولة ومناهضة العنف في الموازنة المغربية

- انطلاق عملية تدقيق الحسابات الخاصة بالنوع الاجتماعي بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان. ضمن إطلاق مشروع تدقيق الحسابات الخاصة بالنوع الاجتماعي في القطاع.

- إنشاء المركز المغربي للإعلام والتوثيق والدراسات حول المرأة، وهو أول هيئة عمومية مكلفة بالنوع الاجتماعي على الصعيد الوطني، بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي.
- إنشاء المرصد الوطني لمحاربة العنف ضد النساء لمحاربة العنف ضد النساء، وهو جهاز مؤسسي ثلاثي التشكيلة (قطاعات مؤسساتية، ومنظمات غير حكومية، وجامعات).
- توسيع مراكز الاستماع والإرشاد القانوني للنساء ضحايا العنف، حيث تمت زيادة 11 مركزاً جديداً بالشراكة مع جمعيات محلية وصندوق الأمم المتحدة للسكان.
- تدشين الرقم الأخضر 080008888، في أول تجربة في المنطقة، ويتم عبر الخط تقديم خدمات الاستشارة والتوجيه في المجال القانوني وفي مجال الحماية والنصح والتوجيه لصالح الفتيات والنساء المعنفات مع نهاية سنة 2005 تنفيذاً للاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد المرأة.

أستراليا

أستراليا تعتمد أول موازنة مستجيبة للتنوع الاجتماعي في العام 1984

- صدر التدقيق الشامل الأول في حسابات الموازنة الحكومية وتأثيرها على النساء والفتيات عام 1984
- تم تنظيم تطبيق الموازنات المستجيبة للنوع في الأقاليم بين الثمانينيات والتسعينيات.
- اهتمت الموازنة النسائية في أستراليا لعام 95-96 بـ:
 - تحقيق أهداف الموازنة السابقة بتوفير فرص العمل للنساء.
 - تدابير وإصلاحات لمساعدة العائلات وإعانات الأمومة.
 - تحسين حق الحصول على إعانات لرعاية الطفل واعتراف برعاية الراعين، خصوصاً النساء اللواتي يهتمن بشؤون المرضى والمسنين والعجزة.
 - تصحيح الخلل في برامج الرعاية الصحية والبنى التحتية للسكان الأصليين رجالاً ونساء.
 - تحسينات لتسهيل الوصول إلى القضاء للنساء الأستراليات.
- ساعدت الموازنة النسائية في أستراليا النساء في إدارة الشركات الصغيرة وفق دراسات بينت أن المشكلة في نقص المعرفة لدى النساء في تدبير التمويل ومصادره وإدارته، خاصة أن النساء يملكن ثلث الشركات، وتشارك 28% منهن في شركات مع الرجال.

دراسة تحليلية لتأثير الزواج على استخدام الوقت لدى النساء والرجال الأستراليين

- في عام 1987م، تم قياس الساعات الأسبوعية لمدخلات العمل، ووجد أن نسبة العمل غير المأجور تزيد بنسبة 12% عن العمل المأجور، حيث تذهب 76 مليون ساعة أسبوعياً لتحضير الطعام، و 63 مليون ساعة في التنظيف، و 53 مليون ساعة في التبضع، وهذه الأوقات غير محسوبة مادياً، وغالباً ما تنفذها النساء ولا يتقاضين عليها أي أجر.

- تأثير الزواج مختلف تماماً على الزوجين. فالمرأة المتزوجة مقارنة مع العازبة تنفق 40% وقتاً أكثر من الأولى في خضير الطعام، و17% في تنظيف المنزل، و37% في غسل الملابس. وترتفع النسب أكثر عندما تضطر الزوجة للعيش في منزل عائلة الزوج.

المصدر: نشرة الديمقراطية. العدد 57 - يناير/ فبراير 2010.

ملاحظة أخيرة:

يمكنكم الاطلاع على أية موازنة لأية دولة: مثل مصر، والمغرب، وأستراليا، إضافة لتجارب الدول الأخرى عبر تصفح الشبكة العنكبوتية، حيث هناك العشرات من الصفحات التابعة لوزارة المالية للدول أو لمؤسسات الإيماء التابعة للأمم المتحدة، وذلك عبر البحث عن:

- موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي.
- موازنة متحسسة للنوع الاجتماعي.
- إدماج النوع الاجتماعي في الموازنات العامة.

ملاحق:

الملحق التالي هو للتعرف على ماهية النوع الاجتماعي، وكيف يمكن أن نلمس مدى ثقل الثقافة والمجتمع والتربية في تشكيل وعينا وذاتنا للأخر من الجنسين. وبالتالي لدى وعينا لأهمية تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وهي أحد مخرجات الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.

مفاهيم النوع الاجتماعي

الفرق بين الجنس والنوع الاجتماعي

النوع الاجتماعي	الجنس
النوع الاجتماعي هو الفرق بين المرأة والرجل في العلاقات والأدوار والمكانة.	الجنس هو الفرق البيولوجي الطبيعي بين المرأة والرجل في التكوين والوظائف:
يعبر عن ما يمكن أو لا يمكن للمرأة أو الرجل القيام به أو فعله أو قوله (أي التصرفات والسلوك والمهام والمسؤوليات المتوقعة من كل منهما).	<ul style="list-style-type: none">• أعضاء المرأة التناسلية مختلفة عن أعضاء الرجل.• المرأة تنتج بويضات وتحمل وتلد وترضع رضاعة طبيعية، بينما الرجل ينتج حيوانات منوية لتخصيب البويضة.
تستطيع المرأة أن تقوم بكل ما يقوم به الرجل. كذلك يستطيع الرجل أن يقوم بكل ما تقوم به المرأة. مثلاً: يستطيع الرجل أن يغسل أو يطعم الأطفال أو يرعاهم.	لا يمكن للمرأة أن تقوم بوظائف الرجل الجنسية ولا يمكن للرجل أن يقوم بوظائف المرأة الجنسية.
تستطيع المرأة أن تكون رئيسة وزراء أو تحمل ألقاباً.	الجنس يحدد الإنسان بذكر أو أنثى ويحدد وظائفهما.
النوع الاجتماعي لا يحدد جنس الإنسان بذكر أو أنثى.	الجنس يولد معه/ معها.
لا يولد مع الإنسان بل ينشئه ويشكله المجتمع والثقافة في ذلك المجتمع. وهو قابل للتغيير.	

<p>إِذَا.</p> <p>فالنوع الاجتماعي قابل للتغيير.</p>	<p>إِذَا.</p> <p>فالجنس غير قابل للتغيير.</p>
<p>يمكن تغيير النوع الاجتماعي.</p> <p>النوع الاجتماعي يختلف ويتغير باختلاف:</p> <ul style="list-style-type: none"> • الظروف البيئية المحيطة: الاقتصادية، أو السياسية، أو الاجتماعية، أو الثقافية. • باختلاف الزمان والمكان. 	<p>لا يمكن تغيير جنس الإنسان. تحديداً وظائفه الجنسية.</p> <p>الجنس لا يتأثر أو يتغير:</p> <ul style="list-style-type: none"> • باختلاف الظروف البيئية المحيطة: الاقتصادية، أو السياسية، أو الاجتماعية، أو الثقافية. • يولد مع الإنسان ويبقى معه / معها بغض النظر عن زمان ومكان وجوده/ وجودها.

أدوار النوع الاجتماعي في نطاق الأسرة المعيشية والمجتمع

أدوار النوع الاجتماعي	أدوار المرأة	أدوار الرجل
الدور الإيجابي	الحمل والولادة وتربية الأطفال وتدريب كل شؤون الوحدة المنزلية.	لا يقوم بهذا الدور بصورة متواصلة. وقد يمارس بعض الأعمال المنزلية التقليدية الاعتيادية من حين إلى آخر.
الدور الإنتاجي	تشغل المرأة الوظائف المخصصة لها أدنى الأجور في قطاعات معينة في الاقتصاد الرسمي. وغالباً محددة بأعمال النوع الاجتماعي.	يشكل الرجال في معظم الدول الغالبية العظمى من القوى العاملة في قطاع الاقتصاد الرسمي.
	تعمل غالبية النساء اللواتي يتقاضين أجراً متدنياً في الاقتصاد غير الرسمي. ويكون عملهن هذا في نطاق الأسرة المعيشية (في المنزل أو حوله) وفي أحيائهن السكنية خاصة في المدن (وغالباً ما يكون عملهن غير واضح للعيان).	
	يعمل معظم هؤلاء النساء في اقتصاد الكفاف. وغالباً ما يكون عملهن غير مرئي وغير معترف به.	
	عندما تقوم النساء بدور المعيل "الثانوي" (كما يعتبره الآخرون) في كسب رزق الأسرة أو العائلة، فإنهن غالباً ما يساهمن مساهمة ملحوظة في زيادة دخل الأسرة خاصة في إطار الأسرة المعيشية الفقيرة.	
	في الأسر المعيشية التي ترأسها المرأة، تكون هي في كثير من الأحيان المعيل الوحيد لها.	غالباً ما يعتبر الرجل المعيل "الرئيس" للأسرة حتى في الحالات التي يكون فيها عاطلاً عن العمل.
		غالباً ما يقوم الرجال، بحكم دورهم الإنتاجي هذا، بنشاطات ذات طابع تنظيمي مثل تنظيم النقابات والمنظمات العمالية.

استكمال: أدوار النوع الاجتماعي

<p>الدور المجتمعي</p> <p>هذا الدور هو امتداد للدور الإيجابي، ولكن يتم على مستوى المجتمع المحلي (كالحي والقرية مثلاً)، ويتمثل بأنشطة تقوم على توفير حاجات وخدمات أساسية للنساء والرجال لمساعدتهم/ هن على القيام بأدوارهم/ هن. خصوصاً الإيجابية منها. يكثر القيام بهذا الدور عندما لا توفر الجهات المختصة (كالدولة أو مؤسسات القطاع العام مثلاً) هذه الحاجات والخدمات. ويزداد الدور أهمية في البلاد التي تكون فيها هذه الحاجات والخدمات شحيحة، أو تكون متروكة تماماً للقطاع الخاص.</p>	
<p>تنخرط المرأة في هذا النشاط المجتمعي بشكل طوعي</p> <p>لتوفير الخدمات والحاجات الأساسية لغرض الاستهلاك الجماعي وللعمل على استمرار توفيرها.</p>	<p>ينخرط الرجل في هذا النشاط المجتمعي بشكل طوعي</p> <p>لتوفير الخدمات والحاجات الأساسية لغرض الاستهلاك الجماعي وللعمل على استمرار توفيرها.</p>
<p>الدور السياسي</p> <p>يتضمن هذا الدور المشاركة في صنع القرار والتنظيم على المستوى السياسي. ويكون القيام بهذا الدور مستنداً إلى قاعدة تعتمد على المصالح (كدائرة انتخابية مثلاً أو بلدية أو مجلس قروي أو حمولة.. إلخ).</p>	
<p>هنا يقتصر دور المرأة على نطاق الأعمال المكتبية، ما عدا في المنظمات النسوية المستقلة (مثل طاقم شؤون المرأة) وتلك المنظمات التي تعمل على الارتقاء بمصالح النساء التقليدية (مثل جمعية إنعاش الأسرة)</p>	<p>هنا يتبوأ الرجال المناصب العالية والقيادية في المؤسسات الرسمية (رئيس الدولة، رئيس الوزراء، مدير عام.. إلخ)، والمنظمات الجماهيرية (مثل نقابات العمل، واتحادات اللجان الصحية.. إلخ).</p>

المصادر والموارد: الوصول إليهما والتحكم بهما / السيطرة عليها

في كل مجتمع. يعيش الناس كأفراد وجماعات ضمن المجتمع الأكبر. كأفراد. نقوم جميعاً بأدوار متعددة. ولنا حقوق وواجبات. وتقع علينا مسؤوليات. وضمن الترتيب الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي نعيشه كأفراد وكذلك كجماعات. تتوفر لنا مصادر وموارد. وكثيراً ما تتأثر أدوارنا ومكانتنا ومدى مشاركتنا في المجتمع بما نحصل عليه من موارد ومصادر. وهدى سيطرتنا على التصرف بها وعلى توزيعها. هذه الموارد والمصادر تتضمن ما يلي:

1. **موارد ومصادر مادية:** أموال (راتب أو توفير مثلاً). ذهب وصيغة. أرض. بيت. شقة. عمارة سكنية. دكان. مكتب. عيادة. ورشة. مصلحة. مصنع.. إلخ: أسهم وحصص في شركات أو بنوك أو غيرها. سيارة. شاحنة. يخت: ماكينات ومعدات. مواد خام.. إلخ. خدمات أساسية: شبكات مياه وصرف صحي. كهرباء.. إلخ. خدمات صحية. تدريبية. تعليمية. مواصلات.. إلخ. تعليم (شهادة علمية). تأهيل مهني وتقني ومهارات. عمل مأجور.. إلخ.

2. **مصادر بشرية:** أفراد أسرة أو عائلة يعملون بلا أجر في مصلحة يملكها رب الأسرة/ العائلة أو كل الأسرة/ العائلة. مثلاً الزوجة التي تعمل في مزرعة أو حقل الزوج أو العائلة. أو ولد يحل مكان الأب في الورشة أثناء غيابه. أو بنت تساعد أمها في أعمال الخياطة وتتلقى الأم أجراً مقابل ذلك. أفراد أسرة/ عائلة أو أقارب أو جيران أو معارف يشاركون في تنشئة الأطفال والأعمال المنزلية وإدارة شؤون البيت. مثلاً الحمو أو البنت (أو أحياناً الابن) التي ترعى الصغار أثناء غياب الأم. أفراد أسرة/ عائلة يعملون ويعيلون الأسرة. أفراد أسرة يحملون الشهادات أو مسلحون بمهارات يستطيعون من خلالها الحصول على عمل.. إلخ. أفراد أسرة/ عائلة أو أقارب (في البلد أو في المهجر مثلاً) يقدمون مساعدات مالية للأسرة أو العائلة.. إلخ.

3. **مصادر أخرى:** مصادر معرفة ومعلومات. مؤسسات حكومية أو غير حكومية توفر خدمات. حماية. مصادر دعم. دور حضانة. دور حماية للمعنفات. مؤسسات إقراض.. إلخ. تنظيمات أو أحزاب أو جمعيات (تقدم الدعم. التضامن.. إلخ). جماعات ضغط تنظم وتطالب بالحقوق.. إلخ. نظام قانوني وقضائي فعال. نظام تأمين صحي وتأمين اجتماعي مدعوم من الدولة.. إلخ. الوجود في مراكز صنع السياسة وصنع القرار.

يمكن للأفراد أو الجماعات الوصول إلى موارد ومصادر متنوعة ومتعددة الأشكال مثل التي وردت أعلاه. ويمكن لهذه الموارد والمصادر أن تتوفر. ولكن يكون الحصول عليها صعباً أو غير ممكن: ويمكن للأفراد الحصول على هذه المصادر والموارد. ولكن الأهم من ذلك كله هو سيطرتهم عليها وتصرفهم بها.

مثلاً. قد تراث المرأة قطعة من الأرض تسجل باسمها. ولكنها لا تستطيع أبداً رهنها أو بيعها للاستفادة من عائدها. أو تستطيع ذلك. لكن بإذن من الزوج أو الأب.. إلخ.

قد يرسل الأهل الابن أو البنت للحصول على التعليم الجامعي. ولكن يفرض عليه أو عليها نوع التخصص أو يفرض عليه/ عليها العمل في مصلحة العائلة. بغض النظر عن مجال التخصص.

قد تحصل المرأة على شهادة تعليم عالٍ أو تدريب في مجال مهم. ولكن تمنع من العمل بعد التخرج.

قد يستطيع الفرد الوصول إلى الشرطة لرفع شكوى. ولكن قد لا يحصل على حقه/ حقها بسبب عدم فعالية القضاء والقوانين. وإحلال التعامل بالواسطة ولأن من يكون بيده السلطة والقوة هو الذي يكسب.

قد تتوفر خدمات صحية ممتازة. ولكن عدم قدرة الأفراد على دفع التكاليف يعني عدم إمكانية الحصول على الخدمات.

قد تتوفر فرص متنوعة لتعليم وتدريب الفتيات في مجالات عديدة وغير تقليدية. ولكن قد لا تجد هؤلاء الفتيات فرص العمل بعد التخرج لأن أصحاب العمل لا يريدون توظيف نساء.

قد تتوفر فرص عمل لنساء مؤهلات لهذه الفرص. ولكن قد لا تستطيع النساء أخذ هذه الفرص بسبب طول ساعات الدوام أو أوقات العمل أو مكان وجو العمل.. إلخ.

مفهوم الإطار المنزلي / الخاص والإطار العام

الإطار العام	الإطار المنزلي / الخاص
<p>المؤسسات وأشكال النشاطات المختلفة وأشكال التنظيمات التي تصل بين مجموعات الأمهات والأطفال. وكذلك بين مجموعات الأفراد في الأسر مع المجموعات والمؤسسات في المجتمع والثقافة الأوسع.</p>	<p>المؤسسات ونواحي النشاطات المختلفة والمنظمة مباشرة حول الأم والأطفال أو الأمهات والأطفال. وكذلك جميع نواحي النشاط المختلفة التي تدور داخل دائرة المنزل / البيت وتلك التي تدور حوله.</p>
<p>المؤسسات والنشاطات في هذا الإطار تعمل على تنظيم وترتيب العلاقات والأدوار وتراتبها أو تصنيفها.</p>	<p>تتبع هذه المهمات والنشاطات القوانين والأنظمة في المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية الأوسع في الإطار العام. وتكون مرتبطة بها.</p>
<p>بشكل عام. نرى أن الرجال هم أكثر انخراطاً وفاعلية في هذا المجال. فهم يقومون بسن السياسات وتشكيل التنظيمات والمؤسسات وسن القوانين. وإلى غير ذلك من النشاطات.</p>	<p>بشكل عام. نرى النساء في المجتمعات المختلفة أكثر انخراطاً بهذه المهمات والنشاطات وبمعاقدتهن بالأطفال والرجال من أفراد الأسرة وبباقي أفراد الأسرة الآخرين.</p>
<p>هنا أيضاً. قيام الرجال بهذه المهمات والنشاطات تختلف كثافته بشكل نسبي من مجتمع إلى آخر. من مكان إلى آخر. ومن بنية اجتماعية اقتصادية سياسية وثقافية إلى بنية أخرى. عبر المجتمعات وفي نفس المجتمع الواحد. حيث قد يقوم الرجال بهذه المهمات أيضاً.</p>	<p>المهام التي يقمن بها هي مهمات الرعاية والتنشئة للأطفال ورعاية البالغين من الرجال. وأحياناً النساء. وبرعاية وإدارة شؤون المنزل.</p> <p>قيام النساء بهذه المهمات تتفاوت كثافته بشكل نسبي من مجتمع إلى آخر. من مكان إلى آخر. ومن بنية اجتماعية- اقتصادية وسياسية وثقافية إلى بنية أخرى. عبر المجتمعات وفي نفس المجتمع الواحد. حيث قد يقوم الرجال بهذه المهمات أيضاً.</p>

اقتبست هذه المواد من كارولين موزر ("التخطيط المبني على أساس النوع الاجتماعي في العالم الثالث: تلبية الحاجات العملية والحاجات الاستراتيجية للنوع الاجتماعي" المجلد 17، العدد 11 (1989) من مجلة (World Development). ثم تم تطوير المادة في وحدة التدريب في معهد دراسات المرأة بجامعة بيرزيت.

